

إدارة الجباية

في تونس أداة معطلة

بقلم سحر مشماش



AL BAWALA



Ambassade
de la République fédérale d'Allemagne
Tunis



ملخص

على الرغم من تحديات الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد و الحاجة الماسة إلى الموارد وفي ظل انتشار ظاهرة التهرب الجبائي التي تشكّل وحدها تكلفة بحوالي 83% من إجمالي المدايل الجبائية، إلا أنّ إدارة الجباية في تونس لا تزال تشكو أداء ضعيفا في تحصيل الأدايات والمراجعة الجبائية ممّا يؤدي إلى انخفاض المدايل الجبائية. وفي هذا الإطار، تبحث هذه الورقة تبعات الأداء المنخفض لإدارة الجباية على تعبئة الموارد المحلية وتناقش بعض العراقيل الداخلية والخارجية التي تساهم في غياب الإدارة الفعّالة وتفشي ظاهرة التهرب الضريبي في تونس، مع التركيز بشكل خاص على المسائل المتعلقة بالتشريع الجبائي وهيكلّة الإدارة والموارد البشرية والمادية.

4	مقدمة
6	ا.تقييم أداء إدارة الجباية في تونس
6	أ. هيكل ومهام الإدارة
7	ب. تحصيل الأداءات: مؤشرات أداء منخفضة للغاية
7	على الصعيد الوطني
9	على الصعيد المحلي
11	ج. فشل عمليات المراجعة الجبائي
13	ا.العراقيل الخارجية
13	أ. مناخ للتصدي لظاهرة التهرب الجبائي
16	ب. عراقيل خارجية أخرى
17	ا.العراقيل الداخلية
17	أ. المسائل المتعلقة بالإطار التنظيمي
20	ب. المسائل المتعلقة بالموارد البشرية
23	ج. المسائل المتعلقة بالموارد المادية
24	خلاصة
25	توصيات
27	المراجع

لم تعد الدولة التونسية بمنأى عن الانعكاسات الاقتصادية المدمرة لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) حيث سجلت معدل نمو 21,6% في الربع الثاني من سنة 2020¹ وارتفاع نسبة البطالة إلى 18% في الربع الثاني من سنة 2020² (مقارنة بنسبة 15,3% في نفس الفترة من السنة الفارطة)³ وستؤدي هذه الأزمة الاقتصادية حتما إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات المالية والحصول على الخدمات العمومية المجانية، خاصة منها الرعاية الصحية الأساسية. ومن أجل تلبية احتياجات مواطنيها، يتعين على الحكومة التونسية جمع الموارد الأساسية الإضافية وتوظيفها لتمويل الاحتياجات المتزايدة. وحيث أنه من المتوقع أن يبلغ حجم الدين العمومي نسبة 85% من الناتج المحلي الإجمالي في موفى سنة 2020⁴ ونظرا لغياب فرص الاقتراض في ظل دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة الركود الحتمي، فإن تونس ستعول على تعبئة الموارد المحلية لا سيما الموارد الجبائية التي تمثل 89% من مواردها المحلية⁵.

وهذا ما يطرح تحديًا واضحًا في الأزمة الاقتصادية الحالية حيث أنه حسب تقديرات الستة أشهر الأولى لسنة 2020، فإن عجز الميزانية سيبلغ حوالي 7% بينما تنخفض الموارد الجبائية إلى 12% وتشمل بذلك تراجع المداخل الناشئة من الضريبة على الشركات بنسبة 30% ومداخل الأداء على القيمة المضافة بنسبة 15,6%⁶.

وبشكل عام، وفي مثل هذه الأزمات الاستثنائية، من المهم تبني سياسة جبائية قادرة على تحديد خيارات صائبة فيما يتعلق بفرض ضرائب على الأفراد والشركات على حدّ السواء وذلك استنادا إلى مبدأ القدرة على الدفع، وإعادة توزيع تلك الموارد بطريقة تعود بالنفع على مواطنيها. وهو ما يستوجب القطع مع سياسة التقشف التي تجعل الحكومات عاجزة عن تعبئة مواردها المحلية وتلبية احتياجات مواطنيها وبدلا عن ذلك، تبني إجراءات سياسة ضريبة تصاعديّة وفق نظام عادل ومنصف، وذلك عملا بأحكام الفصل 10 من الدستور التونسي. وتندرج هذه السياسة ضمن نظام العدالة الجبائية التي تتمثل أحد جوانبها في ضمان امتثال جميع المطالبين بالأداء، الأمر الذي لن يساهم فقط في خلق ثقافة الالتزام الطوعي وبالتالي، بناء علاقة تعاون جادّ وبنّاء بين الحكومة والمواطنين بل أيضا تحصيل مداخل أعلى لفائدة الدولة، في المقابل، ما تزال عملية الامتثال الضريبي أمرا محفوفًا بالعراقيل والصعوبات بالنسبة للحكومة التونسية ككل وإدارة الجباية بشكل خاص.

وهنا، تشير الأرقام إلى أنّ حجم التهرب الجبائي بلغ نحو 25 مليار دينار (ما يناهز 8,3 مليار دولار) مما يمثل 24% من الناتج المحلي الإجمالي⁷ أي ما يعادل أكثر من نصف ميزانية الدولة، وحوالي 85% من المداخل الجبائية. إن انتشار ظاهرة التهرب والغش الجبائي ما هو إلا دليل عن عجز الدولة عن جمع الموارد المستحقة بموجب الفقرة الثانية من الفصل 10 من الدستور التونسي. ومن هنا تنبثق مسؤولية إدارة الجباية، بصفتها هيكل الدولة المختص والأكثر تأهيلا في التعامل مع هذه الظاهرة ومعالجة مسألة تراجع المداخل العامة.

الفصل 10 من الدستور التونسي

أداء الضريبة وتحمل التكاليف العامة واجب وفق نظام عادل ومنصف.

تضع الدولة الآليات الكفيلة بضمان استخلاص الضريبة، ومقاومة التهرب والغش الجبائيين.

تحرص الدولة على حسن التصرف في المال العمومي وتتخذ التدابير اللازمة لصرفه حسب أولويات الاقتصاد الوطني وتعمل على منع الفساد وكل ما من شأنه المساس بالسيادة الوطنية.

1 National Institute of Statistics, Bulletin Mensuel des statistiques Juillet 2020, (2020) Page 50.

2 National Institute of Statistics, Résultats Enquête emploi deuxième trimestre 2020, (2020) Page 1.

3 National Institute of Statistics, Indicateurs de l'emploi et du chômage Deuxième trimestre 2019, (August 2019), Page 3

4 Watania Replay, "Press conference by the Finance Minister 21-07-2020", 3:10, July 21, 2020, Accessed 17 September 2020, https://www.youtube.com/watch?v=DJkGJqTPlk&feature=emb_title

5 Finance Ministry, Report on the Finance Law 2020, (Tunis, 2020)

6 Watania Replay, "Press conference by the Finance Minister 21-07-2020", 2:10, July 21, 2020, Accessed 17 September 2020, https://www.youtube.com/watch?v=DJkGJqTPlk&feature=emb_title

7 Oxfam, LA JUSTICE FISCALE EN TUNISIE, UN VACCIN CONTRE L'AUSTERITE, 17 Juin 2020, Page 4.

تعتبر إدارة الجباية القوية والقائمة على نظام عادل ومنصف عاملاً أساسياً في تعبئة الموارد المحلية⁸ وتونس ليست استثناءً في هذه القاعدة. ففي الواقع، صنّفت جهودها في إجراء عمليات الرقابة كأحد الأسباب الرئيسية لزيادة المدخيل الجبائية لسنة 2019 وبالتحديد زيادة بنسبة 45 ٪ في الموارد الجبائية المتأتية من الضريبة على الشركات⁹. إنّ تحسين كفاءة هذه الإدارة يلعب دوراً حيوياً في توفير المزيد من الموارد لميزانية الدولة و تمويل المرافق العمومية وتخفيف عبء الدين العمومي. كما أن عملها أساسي في خلق ثقافة الالتزام الطوعي بدفع الضرائب. ومع ذلك وعلى الرغم من التحسينات القليلة التي طرأت على عملية استخلاص الأديات، يبدو أنّ أداء إدارة الجباية لا يزال ضعيفاً نسبياً. تسعى ورقة البحث هذه إلى الكشف عن خلفية هذه المؤشرات الضعيفة.

وبالرغم من الأهمية الوظيفية لهذا الجهاز الإداري، إلا أنه يوجد نقص فادح في الأبحاث العلمية و في توفير البيانات المتعلقة بإدارة الجباية على المستويين الدولي والوطني¹⁰. هذا وأخفقت المحاولات القليلة التي سعت إلى إصلاح وتحسين أداء إدارة الجباية التونسية، ولعلّ آخر هذه المحاولات كانت سنة 2013 بقيادة مشتركة بين وزارة المالية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. اختتمت عملية المراجعة التي تواصلت لمدة سنة بطرح العديد من التوصيات ووضع خطة عمل، إلا أنّه وإثر الإعلان الرسمي عن نتائج عملية المراجعة هذه، لم تتم ملاحظة أية تحسينات مما يثبت عدم فعالية بعض التوصيات وسوء إدارة البعض الآخر.

ولا غرابة في الأداء الضعيف هذا فغالبا ما تعاني إدارة الجباية في البلدان النامية من مثل هذه المشاكل و من بينها هيكل القطاع المنظم وحجم الاقتصاد غير المنظم، مما يجعل من جمع الموارد الجبائية أمراً صعباً، من جهة ومن حيث محدودية القدرة على إدارة الضرائب وسوء جودة البيانات الأساسية، من جهة أخرى¹¹ و لا تختلف تونس عن هذه البلدان حيث أن الإدارة التونسية تواجه عراقيل مختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

تسعى ورقة البحث هذه إلى إعطاء صورة واضحة عن الدور الذي تؤديه إدارة الجباية في تونس وتحليل أدائها إلى جانب تحديد الإشكاليات التي تواجهها في مسار تنفيذ مهمتها المتمثلة أساساً في جمع الموارد الجبائية والتصدي لظاهرة التهرب الجبائي.

يهدف القسم الأول إلى التعريف بإدارة الجباية وإعطاء لمحة عامة عن أدائها. وسيتم ذلك وفقاً لإطار عمل Baer و Silvanu للكفاءة والفعالية الذي يحدد الأداء من خلال تقييم عملية جمع الموارد ومدى امتثال المطالبين بالأداء أو الفجوة الضريبية¹². أما القسم الثاني فسيتطرق إلى العراقيل الخارجية التي تعيق عمل الإدارة باتباع نموذج "المنحدر الزلق" الخاص بالامتثال الضريبي. أخيراً، سيحدّد القسم الثالث بعض المشكلات الداخلية الرئيسية داخل الإدارة نفسها، والتي تحول دون النظر في قضية الفسّ الضريبي بشكل صحيح، فيما يتعلق بهيكلها التنظيمي ومواردها البشرية و المادية.

8 UN, OECD, IMF, World Bank, Supporting the Development of More Effective Tax Systems A REPORT TO THE G-20 DEVELOPMENT WORKING GROUP

9 Report on the finance Law 2020

10 Mansor, Muzainah. "Performance Management for a Tax Administration: Integrating Organisational Diagnosis to Achieve Systemic Congruence." J. Australasian Tax Tchrs. Ass'n 5 (2010): P4.

11 Kayaga, Lisa, and Kathleen Lahey. "Tax policy challenges facing developing countries: A case study of Uganda." (2007)

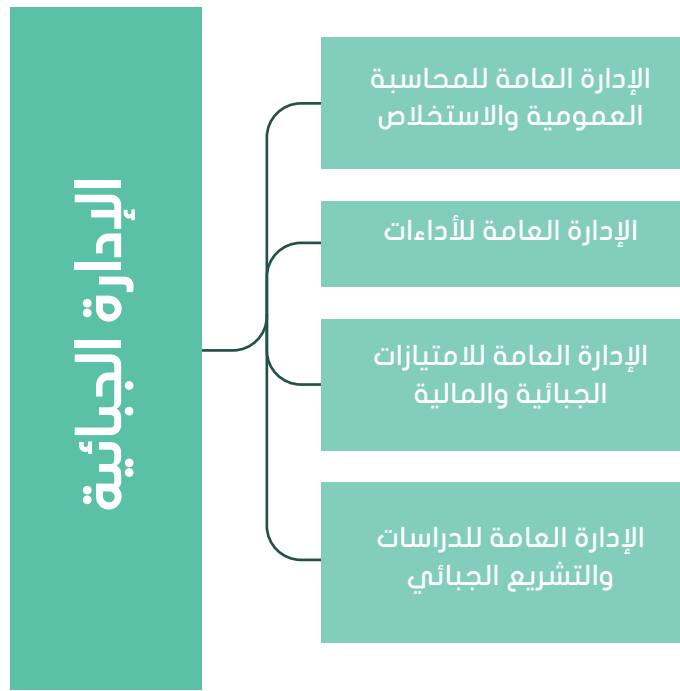
12 Mansor, Muzainah. "Performance Management for a Tax Administration: Integrating Organisational Diagnosis to Achieve Systemic Congruence." J. Australasian Tax Tchrs. Ass'n 5 (2010): P4.

أ. تقييم أداء إدارة الجباية في تونس

يهدف التوصل إلى فهم واضح بخصوص أداء إدارة الجباية في تونس، علينا أولاً فهم هيكلها ومهامها قبل مناقشة جهودها في عمليات جمع الموارد و المراقبة الجبائية.

أ. هيكل ومهام الإدارة

إدارة الجباية في تونس هي هيئة رسمية تابعة لوزارة المالية وتمثل مهمتها الرئيسية في جمع الموارد الجبائية. وتتكون من أربعة هياكل رئيسية (انظر الشكل 1)¹³:



الشكل 1: هيكل إدارة الجباية في تونس (المصدر: مجموعة Oxford Business)¹⁴

تتكفل الإدارة العامة للأداءات بالمهام التالية:

- تطبيق النصوص القانونية الجبائية ، وكذلك مراقبة القواعد الجبائية والمعاليم والأداءات والإتاوات ، إلخ.
- مراقبة وتنفيذ عمليات المراجعة الجبائية.
- دراسة مطالب المطالبين بالأداء والاستجابة لها.
- ضبط إجراءات الضلع
- التصرف في إدارة المؤسسات الكبرى المسؤولة عن مراقبة و جمع الموارد المتأتية من الشركات الكبرى.

¹³ Oxford Business Group, Review of Tunisia's tax system. (2016, April 28). Retrieved August 27, 2020, from <https://oxfordbusinessgroup.com/overview/need-know-national-tax-system-glance>

¹⁴ Ibid.

تتكفل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بالمهام التالية:

- تحصيل الرسوم الضريبية من الأداءات الوطنية والمحلية
- إدارة الحسابات العمومية
- الرقابة على الحسابات العمومية
- إعداد البيانات المالية والمحاسبية المتعلقة بتنفيذ التوازنات المالية والخزينة التي تهم الهيكل العمومي الذي يعمل بموجب مجلة المحاسبة العمومية
- دراسة ووضع معايير المحاسبة للحكومة المركزية والمؤسسات العمومية والبلديات

تتكفل الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية بالمهام التالية:

- إعداد مشاريع قوانين بشأن الامتيازات الجبائية والمالية
- وضع الأطر القانونية المذكورة أعلاه للتشجيع على الاستثمار
- مراجعة طلبات الشركات بخصوص الامتيازات الجبائية ومنحها الموافقة
- إجراء مراجعة دورية للامتيازات الجبائية الممنوحة سابقا

تتكفل الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي بالمهام التالية:

- إعداد الدراسات المتعلقة بالمنظومة الجبائية قصد رصد حاجيات تطويرها وملاءمتها مع أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية ،
- إعداد مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصبغة الجبائية ،
- إعداد المذكرات العامة المتعلقة بشرح أحكام التشريع الجبائي .

يهدف تقييم أداء إدارة الجباية، سوف نعتمد على مخطط Boer و Silvanu للكفاءة والفعالية، والذي يربط الأداء بعاملين رئيسيين، جمع الموارد وثغرة الامتثال الضريبي. ولهذا، سوف يركز تقييمنا هذا على هيكلين رئيسيين: الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والإدارة العامة للأداءات المكلفة بعمليات المراجعة الجبائية.

ب. تحصيل الأداءات: مؤشرات أداء منخفضة للغاية

على الصعيد الوطني

في سنة 2019، أخصت إدارة الجباية ما يناهز 700000 مطالب بالأداء ، منهم 549277 شخصًا طبيعيًا و 149031 شخصًا معنويًا.

فقط 37.9% من الأفراد صرّحوا عن دخولهم في غضون الآجال القانونية المحددة (انظر الشكل 2) وهي نسبة تتوافق مع أرقام الموارد الجبائية بعد الثورة على غرار الموارد الجبائية بعنوان سنة 2011 التي بلغت 36.6% (الشكل 3). هذا وتصنّف نسبة التصريح بالدخل في نهاية سبتمبر 2019 المقدّرة بـ 60.48% كنسبة منخفضة (انظر الشكل 2). وهذا يعكس ارتفاع معدّلات التهرب الجبائي كنتيجة لعدم التصريح عن الدخل في القطاع المنظم.

المجموع	الخطايا	العدد الحقيقي	
549,277	371,003	178,274	إجمالي عدد الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضرائب
332,184	221,178	111,006	عدد المطالبين بالأداء الذين قاموا بإيداع التصاريح عن المداخل الجبائية قبل نهاية سبتمبر
207,725	145,507	62,218	عدد المطالبين بالأداء الذين قاموا بإيداع التصاريح عن المداخل الجبائية في غضون الأجل القانوني
117,450	68,924	48,526	عدد المطالبين بالأداء الذين قاموا بإيداع التصاريح عن المداخل الجبائية بعد انقضاء الأجل القانوني
217,093	149,825	67,268	عدد المطالبين بالأداء الذين لم يقوموا بإيداع التصاريح عن المداخل الجبائية
37.9	39.22%	34.19%	معدل تصاريح المداخل الجبائية المقدمة في غضون الأجل القانوني
60.48%	59.62%	62.22%	معدل تصاريح المداخل الجبائية في موفى سبتمبر 2019

الشكل 2: -2019 عدد تقارير المداخل الضريبية بالنسبة للأشخاص الطبيعيين (المصدر: إدارة الجبائية في تونس)¹⁵

لم تسجل مكاتب القباضة المالية نفس معدلات استخلاص الأداءات المستحقة، حتى أنها أحيانا تكون منخفضة أكثر من المعدل الوطني في بعض المكاتب. نذكر على سبيل المثال مكتب الاستخلاص بباجة الذي سجل معدل مداخل بـ 22.37%¹⁶.

في نهاية السنة الجبائية	في الأجل القانونية	
75.7%	51.2%	2009
65.7%	40.5%	2010
50.8%	36.6%	2011

الشكل 3: معدلات المداخل الجبائية بعنوان 2009-2011 (المصدر: وزارة المالية)¹⁷

معدل الضريبة على الشركات

وإذا ما تناولنا موضوع الضريبة على الشركات بشكل خاص، سوف نخلص إلى أن التصريح باستخلاص الأداءات يسجل معدلات منخفضة أكثر مما هو عليه في الضريبة على الدخل فنجد فقط 33% من المطالبين بالأداء يقومون بالتصريح بالأداءات في غضون الأجل القانونية و فقط 52.6% يصرون بالمرابيح في نهاية شهر أكتوبر 2019 (انظر الشكل 4).

¹⁵ Response to access to information request by Al Bawsala

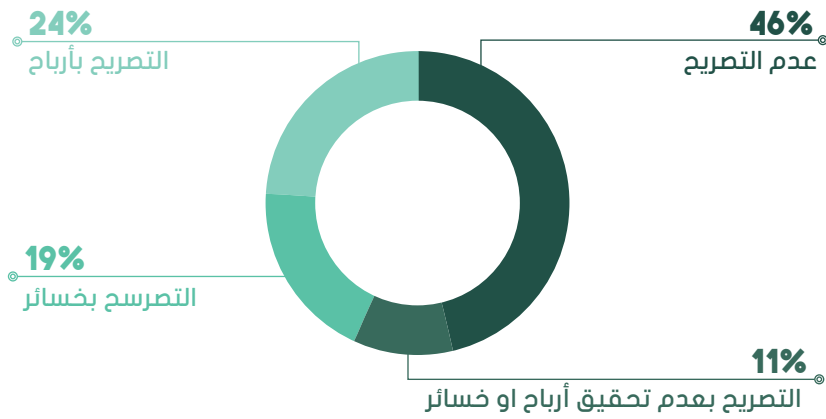
¹⁶ The annual court of auditors' report 2016, Court of auditors' report on the collection office "18 Arbi Zarrouk Street" Béja. Page 739

¹⁷ مشروع اصلاح المنظومة الجبائية بوزارة المالية، حوصلة لاشغال فريق العمل المكلف بدعم الشفافية الجبائية و قواعد المنافسة التريهة و دعم ضمانات المطالبين بالأداء و التصدي لأعمال التهرب الجبائي، 2013

إجمالي عدد الشركات الخاضعة للضرائب	143,031
عدد المطالبين بالأداء الذين قاموا بإيداع التصاريح عن المداخيل الجبائية قبل موافى شهر سبتمبر	75,329
عدد المطالبين بالأداء الذين قاموا بإيداع التصاريح عن المداخيل الجبائية في غضون الأجل القانوني	47,200
عدد المطالبين بالأداء الذين قاموا بإيداع التصاريح عن المداخيل الجبائية بعد انقضاء الأجل القانوني	28,129
عدد المطالبين بالأداء الذين لم يقوموا بإيداع التصاريح عن المداخيل الجبائية	67,702
معدل تصاريح المداخيل الجبائية المقدمة في غضون الأجل القانوني	33.00%
معدل تصاريح المداخيل الجبائية المقدمة في موافى شهر أكتوبر	52.67%

الشكل 4: معدّلات الضرائب المفروضة على الشركات لسنة 2019 (المصدر: إدارة الجبائية في تونس)¹⁸

تُظهر الأرقام المسجّلة سنة 2019 تحسّناً طفيفاً مقارنة بالأرقام المسجّلة سنة 2015 ، حيث تعدّر على 46% من الشركات التصريح بدخلها ، مع تقديم 24% فقط منها تصاريح عن المداخيل الخاضعة للضريبة (انظر الشكل 5). تعكس مسألة عدم استخلاص الأداءات التي استمرّت لفترة طويلة في فترة إيداع التصاريح اتجاهاً أكبر للتهرّب الجبائي المتفشّي في كل من القطاع المنظم وفي القطاع الغير منظم.



الشكل: توزيع مداخيل الضريبة على الشركات لسنة 2015 (المصدر: البوصلة)¹⁹

على الصّعيد المحلي

إذا ما نظرنا إلى تفشّي ظاهرة التهرب الجبائي، سوف نلاحظ أنها لا تنتشر فقط على الصعيد الوطني من خلال الضرائب على الدخل و الأرباح و إنما تشمل أيضا الصعيد المحلي حيث تعاني الجبائية المحلية من نفس معدل التحصيل المنخفض شأنها شأن الضرائب الوطنية. في تقرير محكمة المحاسبات حول المداخيل الجبائية لـ 126 بلدية تتجاوز ميزانياتها المليون دينار، تبين أن معدل استخلاص الأداءات من نسبة المداخيل الجبائية بلغ 59.07% فقط سنة 2018 (انظر الشكل 6).

¹⁸ Response to access to information request by Al Bawsala

¹⁹ Amine Bouziane, The 2019 Finance Law Draft: Under the Lights of Fiscal Equity, Al Bawsala (Tunis, 2019).

المداخيل	بقايا الاستخلاص 2017	مجموع التقييلات	مطروحات	المبالغ الواجب استخلاصها	مجموع المقاييس	بقايا الاستخلاص 2018
المداخيل الجبائية	399,535	1053,118	1,076	1052,041	621,545	430,528
المداخيل الجبائية الاعتيادية	347,239	766,704	1,072	765,632	387,568	378,095
المعاليم على العقارات والأنشطة	282,569	561,197	0,842	560,354	247,530	312,855
مداخيل أشغال الملك العمومي البلدي واستلام المرافق العمومية فيه	32,451	102,891	0,230	102,661	70,166	32,495
معاليم الرخص الإدارية ومعاليم في مقابل إسداء خدمات	23,890	89,359	0	89,359	64,640	24,719
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	7,933	13,257	0	13,257	5,232	8,025
المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	52,296	286,414	0,004	286,410	233,977	52,433

الشكل 6: الإيرادات الضريبية للبلديات لسنة 2018 بالمليون دينار (المصدر: محكمة المحاسبات)²⁰

وبالتمقن في بقية الضرائب، نجد أن معدلات التحصيل تنخفض أكثر، بالنسبة للضريبة على الأراضي غير المبنية، بالكاد وصلت المعدلات إلى 14% سنة 2012. (انظر الشكل 7) تواجه ضريبة على الأراضي المبنية مشاكل تهزّب مماثلة مع معدل تحصيل ضريبة يبلغ 14% سنة 2012. (انظر الشكل 8)

2012	2011	2010	
100	89	85	إجمالي المدافيل الجبائية المتوقع تحصيلها (مليون دينار تونسي)
14	12	15	إجمالي المدافيل الجبائية المحضلة (مليون دينار تونسي)
14%	14%	18%	معدّل تحصيل الضرائب

الشكل: الضرائب المفروضة على الأراضي غير المبنية (المصدر: وزارة المالية)²¹

2012	2011	2010	
30	21	40	إجمالي المدافيل الجبائية المتوقع تحصيلها (مليون دينار تونسي)
14%	14%	18%	معدّل تحصيل الضرائب

الشكل 8: ضريبة على الأراضي المبنية (المصدر: وزارة المالية)²²

20 Court of Auditors, "Financial Analyses of Municipalities for the Year 2018", (2019), Page 3.

21 مشروع اصلاح المنظومة الجبائية بوزارة المالية، حوصلة لاشغال فريق العمل المكلف باصلاح الجبائية المدّية، Page 8

22 Ibid. Page 4

تعكس كل معدلات تحصيل الضرائب المنخفضة على الصعيدين الوطني والمحلي ارتفاع حجم التهرب الجبائي وبالتالي انخفاض نسبة الالتزام الطوعي لدى المطالبين بالأداء. وكخطوة منطقية تتخذها إدارة الجباية، سوف تقوم بإجراء عدد كبير من عمليات المراجعة الجبائي والتي ستتم مناقشتها في القسم التالي.

ج. فشل عمليات المراجعة الجبائي:

تعتمد إدارة الجباية التونسية على نوعين من المراجعة : المراجعة الأولية والمراجعة المعققة.

“المراجعة الجبائية الأولية”

في حالة إجراء مراجعة جبائية أولية، لا يتم إعلام المطالب بالأداء الخاضع للمراقبة قبل البدء في المراجعة. ومع ذلك، فإن إدارة الجباية ملزمة بإرسال طلب معلومات بشأن النتائج الضريبية. يجب على دافع الضرائب الرد في غضون أجل معين. يتم إجراء المراجعة الجبائية في مكاتب إدارة الجباية باستعمال المستندات المتاحة لهم (المداهيل الجبائية والعقود المسجلة ، وما إلى ذلك). ومع ذلك، لا يمكن لعمليات المراجعة الجبائية الأولية أن تشمل حسابات المطالبين بالأداء.

لا تمنع المراجعة الجبائية الأولية إجراء مراجعة جبائية معققة لنفس الفترة ونفس الأداءات.

“المراجعة الجبائية المعققة”

في حالة إجراء مراجعة جبائية معققة، يتم إعلام المطالب بالأداء الخاضع للمراقبة قبل بدء المراجعة. تتعامل الإدارة مع حسابات المطالب بالأداء الخاضع للمراقبة (في الحالات التي يكون فيها المطالب بالأداء ملزماً بالحفاظ على الحسابات وفقاً للتشريع المحاسبي الجاري به العمل) وكذلك أي وسيلة إثبات أخرى (افتراضات ، عقود مسجلة ، إلخ) والتي توجد عامة ، في مقرات عمل المطالبين بالأداء. ومع ذلك ، وبناءً على طلب المطالب بالأداء أو أعوان مراقبة الأداءات ، يمكن إجراء المراجعة الجبائية في مكاتب مراقبة الأداءات. وفي هذه الحالة ، يجب نقل الدفاتر والسجلات وأي مستندات أخرى تعتبر ضرورية إلى مكتب مدققي الأداءات والجباية لإكمال عملية المراجعة²³.

مع ضعف استخلاص الأداءات وتفشي ظاهرة التهرب الجبائي، فمن المنطقي أن تستثمر الدولة المزيد من الموارد في عمليات المراجعة الجبائية لاستخلاص الضرائب على الدخل والأنشطة غير المعلنة ، خاصة بالنسبة للمطالبين بالأداء شديدين الخطورة - والتي ستتم مناقشتها بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا التقرير. ومع ذلك ، يبدو أن إدارة الجباية في تونس لا تتبع هذا السياق.

إذا أخذنا على سبيل المثال إدارة المؤسسات الكبرى ، وهي الهيئة المسؤولة عن مراقبة الامتثال الضريبي للشركات الكبرى ، فقد انخفض معدل المراجعات الأولية فعلياً من 24% سنة 2009 إلى 8% سنة 2015 بسبب ارتفاع عدد المطالبين بالأداء والركود في عدد الموظفين. وهكذا اضطرت الإدارة إلى إعطاء الأولوية لإسداء الخدمات لفائدة المطالبين بالأداء بدلا من عمليات التحقق من الامتثال الضريبي. وتام اللجوء إلى هذا الخيار على الرغم من أهمية عمليات المراجعة الأولية. في الواقع وفي تقرير صادر عن محكمة المحاسبات الذي عرض مراجعة عينة من 96 حالة من عمليات المراجعة المعققة بين سنتي 2010 و 2014 ، تم التوصل إلى أن أكثر من 30% من حالات التهرب الجبائي المكتشفة كانت لها نتائج كان من الممكن الكشف عنها استناداً إلى عمليات مراجعة أولية بسيطة²⁴، والتي كانت ستوفر وقت الإدارة ومواردها.

يمكن هنا استحضار مثال آخر في المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس 1 ، حيث على الرغم من كون الامتيازات الجبائية نقطة مهمة في مسألة التهرب الجبائي ، فإن 8 % فقط من جميع عمليات المراجعة الأولية بين سنتي 2013 و 2017 شملت هذه الامتيازات الجبائية. ومن بين المطالبين بالأداء البالغ عددهم 1924 والذين يتمتعون بطرح امتيازات جبائية من الدخل أو الأرباح المتعلقة بالصادرات أو إعادة الاستثمار ، خضع 91 منهم فقط لعمليات مراجعة معققة ، أي بمعدل مراجعة يبلغ حوالي 5% بين سنتي 2012 و 2016²⁵ أما بالنسبة للأشخاص المعفون من استخلاص مبلغ الأداء على القيمة المضافة بين سنتي 2013 و 2017، خضع 14% فقط منهم لعمليات مراجعة معققة.²⁶

23 PWC, Tunisia. (n.d.). Retrieved August 27, 2020, from <https://taxsummaries.pwc.com/tunisia/corporate/tax-administration>

24 The annual court of auditors' report 2016, Court of auditors' report on the big enterprises directorate. Page 359

25 Ibid. Page 795

26 Ibid. Page 796

على الرغم من عددها المنخفض ، عند النظر إلى النتائج الصادرة عن عمليات المراجعة ، فإنها ستتجاوز عمومًا تكلفتها بكثير وتوفر قدرًا كبيرًا من موارد الإدارة ، وبالتالي لميزانية الدولة وتمويل المرافق العمومية. في المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس ٦ على سبيل المثال ، بين سنتي 2013 و 2017 ، تعامل المركز مع 47039 مطالبًا بالأداء وأجرى 551 عملية مراجعة معققة فقط. وأسفرت عمليات المراجعة عن إيرادات بلغت 269.075 مليون دينار²⁷ أي ما يعادل 488339 دينارًا لكل عملية مراجعة معققة²⁸. ونتيجة لذلك، فإن إجمام الحكومة عن زيادة الاستثمار في هذه العمليات يشكل مخاطر جسيمة لا مبرر لها تتمثل في خسارة الموارد.

ومن المسائل الأخرى المتعلقة بتقليص المداخل الجبائية يمكن أن نذكر إجراءات الصلح. حتى في حالة إجراء عمليات المراجعة وتحديد الضرائب والخطايا العالقة ، ما من ضمان بأن هذه الموارد ستصل إلى ميزانية الدولة. في الواقع، قد تؤدي المصالحة أحيانًا إلى تراجع قيمة هذه الموارد بأكثر من النصف. هذا هو الحال بالنسبة للمركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس ٦ حيث بلغت نتائج إدارة الجبائية بين سنتي 2013 و 2016 44.55 مليون دينارًا. ومع ذلك، انخفض هذا الرقم، بعد إجراءات الصلح، إلى 22.17 مليون دينار تونسي ، أي انخفاض بنسبة 55%²⁹. إن عدم تمكن الإدارة من تحصيل كل الضرائب والمخالفات مستحقة الاستخلاص يشكّل مشكلًا في حد ذاته.

وفي خلاصة القول، يبدو أن أداء إدارة الجبائية في تونس هزيل في أحسن الأحوال، و هو ما يتسبب في خسارة كبيرة في الموارد الجبائية للدولة. تشير الأرقام إلى انخفاض معدلات التصريح بالأداءات مع زيادة الفجوة الضريبية، ويبدو أن العدد المحدود للغاية لعمليات المراجعة ينتج قدرًا كبيرًا من الموارد التي تُفقد لاحقًا من خلال إجراءات إدارية معينة. وقد تسبب ذلك في أن تبلغ تكلفة الفسّ الجبائي 25 مليار دينار.

وتفسيرًا لهذا الأداء الضعيف، سوف نتطرق بقية أقسام هذه الورقة إلى بعض العراقيل الرئيسية التي تواجهها إدارة الجبائية، بدءًا من العوامل الخارجية.

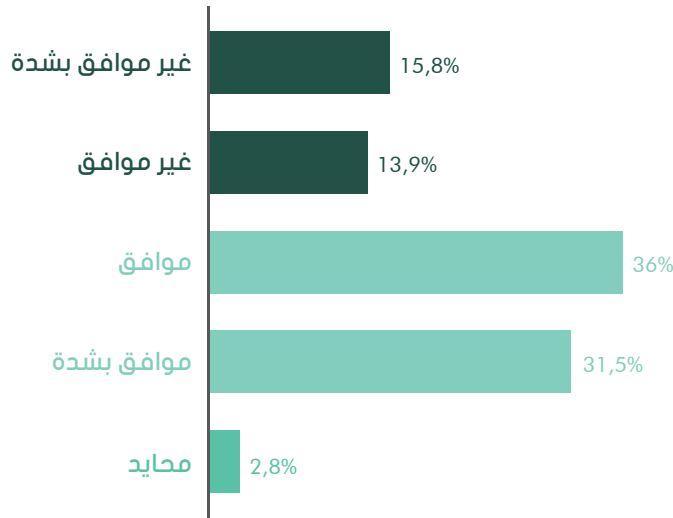
27 Divided into 35.216 MDT in 2013, 48.644MDT in 2014, 55.459MDT in 2015, 61.097MDT in 2016, 68.659 MDT in 2017

28 The annual court of auditors' report 2018, Court of auditors' report on the regional center of tax audit in Sfax 1. Page 792

29 Ibid. Page 809.

أ. مناخ للتصدي لظاهرة التهرب الجبائي

أصبحت مهمة إدارة الجباية أكثر صعوبة نتيجة ظروف غير ملائمة للالتزام الطوعي باستخلاص الأداءات نظرا لأن مبدأ الالتزام الطوعي يعتبر ضروريا للحد من ظاهرة التهرب الجبائي. ولكن رغم الأهمية التي يكتسيها إلا أن هذا المؤشر لا يُقتدى به في تونس، حيث لا يرى عددا كبيرا من التونسيين أن التهرب الجبائي أمرا سيئا. وفي الواقع، 30% تقريبا لا يعتبرون هذه الظاهرة شكلا من أشكال الفساد (انظر الشكل 9) مقابل 31.5% ممن "يوافقون بشدة" على أن التهرب الجبائي أحد علامات الفساد.³⁰



الشكل 9: رد التونسيين على سؤال

"هل تعتقد أن التهرب الجبائي هو شكل من أشكال الفساد؟" (المصدر: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)³¹

في الواقع، بالنظر إلى الجباية المحلية، أفاد 46,9% فقط من التونسيين أنهم قاموا بدفع قيمة الجباية المحلية بعنوان سنة 2018.³²

بسبب الظروف الغير ملائمة للالتزام الطوعي باستخلاص الأداءات تزداد مهمة إدارة الجباية تعقيدا. يرفض المطالبون بالأداء الامتثال للنظام الجبائي والتعاون مع جهود الإدارة في جمع الضرائب و المراجعة الجبائية وجمع البيانات. تتداخل العديد من العوامل في ظاهرة التهرب الجبائي وحتى تتمكن من فهم هذه العوامل، سيتناول هذا القسم تحليل الامتثال الضريبي بالاستناد إلى إطار "المنحدر الزلق". وكما هو موضح في الشكل (10)، يعتمد الامتثال الجبائي على عاملين رئيسيين: الثقة في مصالح مراقبة الأداءات من جهة والمصالحات الممنوحة لهم من جهة أخرى.

الثقة في مصالح مراقبة الأداءات تعني "أن الأفراد والمجموعات الاجتماعية تؤمن بأن مصالح مراقبة الأداءات هادفة وتعمل بشكل مفيد من أجل الصالح العام"³³ وترتبط بالالتزام الطوعي باستخلاص الأداءات. من ناحية أخرى، يشير العامل الثاني وهو المصالحات الممنوحة لهذه المصالح إلى "تصور المطالبين بالأداء لإمكانية قيام أعوان مكاتب مراقبة الأداءات بالكشف عن التهرب الجبائي، على سبيل المثال من خلال إجراء عمليات مراجعة جبائية متكررة وشاملة، ومعاينة التهرب الجبائي عن طريق تفريم المتهربين إلى حد ملحوظ"³⁴، ويكون ذلك في إطار إلزام أو فرض قانون الامتثال الضريبي.

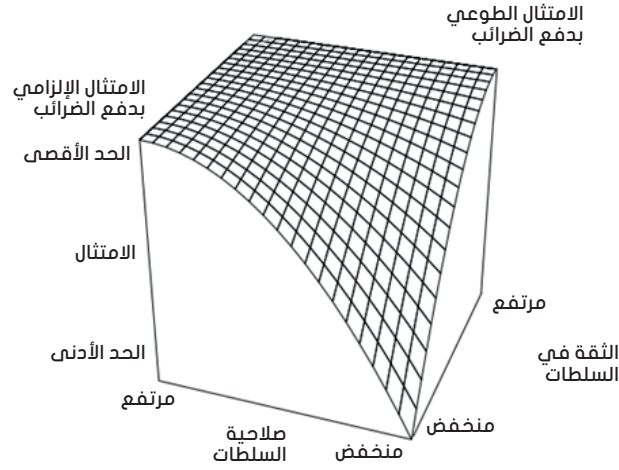
30 GIZ, INLUCC, Perception de la Corruption en Tunisie, October 2019, Page 41.

31 Ibid.

32 Al Bawsala, Oxfam, and the European Union, Quantitative survey on citizen perception on local taxation, 2018, Page 44.

33 Kirchler, Erich, Erik Hoelzl, and Ingrid Wahl. "Enforced versus voluntary tax compliance: The "slippery slope" framework." Journal of Economic psychology 29, no. 2 (2008), Page 212.

34 Ibid.



الشكل 10: إطار "المنحدر الزلق" (المصدر 2008 kirchler et al)³⁵

سنبداً بالعامل الأول: الثقة في مصالح مراقبة الأداءات. يرتبط هذا العامل بالدرجة التي يثق بها المطالبون بالأداء في الحكومة لتقديم خدمات عمومية جيدة³⁶. بسبب مجموعة معقدة من العوامل التي تشمل انخفاض الاستثمار³⁷ والتفاوتات الجهوية³⁸، لا تزال جودة المرافق العمومية في تونس منخفضة. بأخذ الرعاية الصحية كمثال، تضاعف عدد المرضى لكل طبيب تقريباً من 2,8 سنة 2012 إلى 5 سنة 2016³⁹. هذا بالإضافة إلى أن وحدات العناية المركزة في المستشفيات العامة موزعة بشكل غير متساو بين الولايات، حيث يوجد في تونس 79 سريراً مقابل 0 سرير في جميع ولايات الوسط الغربي والجنوب الغربي⁴⁰. هذه المشاكل في القطاع تقوض بشدة ثقة الناس في الحكومة لتخصيص الأداءات المستخلصة بطريقة تعود بالفائدة على المطالبين بالأداء، خاصة عندما يتعلق الأمر بالخدمات العمومية مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية.

كما ينبع انعدام الثقة في السلطات من الافتقار إلى العدالة الجبائية. من غير المرجح أن يلتزم المطالبون بالأداء بالقوانين التي يرون أنها غير متكافئة وغير عادلة بطبيعتها. تبدو أوجه اللامساواة في النظام الجبائي واضحة جداً. على سبيل المثال، فيما يتعلق بضريبة الدخل، نجد أن المطالبين بالأداء الذين يتقاضون أجوراً يساهمون في 82,75% من الإيرادات الضريبية، بينما تساهم فئات أخرى على غرار الأرباح التجارية والصناعية⁴¹ بـ 0,6% فقط من إيرادات ضريبة الدخل بمتوسط 55 ديناراً لكل دافع ضرائب سنوياً⁴².

تعكس شرائح الضريبة على الدخل نظام جبائي غير عادل يتم تجريده من المنحى التصاعدي. بالانتقال من 18 شريحة (بمعدل هامشي أعلى 68% على الدخل السنوي فوق 80000 دينار قبل عام 1986) إلى النظام الحالي المكون من 5 شرائح فقط (مع معدل هامشي أعلى على 35% فقط من الدخل السنوي فوق 50000)، يتضح أن الضريبة على الدخل تمارس ضغطاً غير منصف بالنسبة للفئات الضعيفة والمتوسطة.

ويتفاقم هذا بسبب معدلات الضرائب غير التصاعدي التي تنتقل من 0% إلى 26%⁴³ وقد ترسخت أشكال اللامساواة الجبائية والاجتماعية بشكل أكبر من خلال الاعتماد الشديد على الضرائب التنافسية مثل الأداء على القيمة المضافة التي تمثل 28% من الموارد الجبائية⁴⁴. عامل رئيسي آخر يضر بالعدالة الجبائية يتمثل في معدلات الأداءات المنخفضة و الموارد المتأتية من الضريبة على الشركات. تم تخفيض هذه الضريبة بمقدار 10 نقاط بين سنتي 2007 و 2014، وهي تقدم موارد تمثل نصف تلك التي توفرها ضريبة الدخل الفردي. تسببت كل هذه العوامل في تدني مستوى الثقة في مصالح مراقبة الأداءات.

35 Ibid.

36 Youde S., Lim S. (2019) Tax Compliance. In: Farazmand A. (eds) Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance.

37 Oxfam, LA JUSTICE FISCALE EN TUNISIE, UN VACCIN CONTRE L'AUSTERITE, 17 Juin 2020, Page 2.

38 Ibid, Page 3.

39 Ibid, Page 13

40 Health Ministry, Direction des Etudes et de la Planification-S/Direction des statistiques, Santé Tunisie En Chiffres 2017. March, 2019. Page 136

41 BIC: Bénéfices Industriels et commerciales

42 Amine Bouziane, The 2019 Finance Law Draft: Under the Lights of Fiscal Equity, Al Bawsala (Tunis, 2019). Page 9

43 Ibid, Page 15-16.

44 Tunisian Ministry of Finance, Report on the 2020 Finance Law.

كما تم تقويض عامل الامتثال الضريبي الثاني المتمثل في صلاحيات إدارة الجباية في تونس. ومن القضايا التي تساهم في هذه الظاهرة ضعف سيادة القانون، لا سيما من خلال تراخي القضاء في التعامل مع قضايا التهرب الجبائي بسرعة، خاصة في القضايا البارزة مثل قضية مروان مبروك⁴⁵، أو المرشح السابق للانتخابات الرئاسية نبيل القروي. هذا ويكون للإحجام الملحوظ من القضاء عن إصدار الأحكام النهائية بشأن قضايا تهرب الجبائي تداعيات سلبية على الامتثال الضريبي. قد يرى بعض المطالبين بالأداء أن الحكومة تتسامح مع ظاهرة التهرب الجبائي وقد تكون أقل ردعا عن العقوبة المفروضة على هذه الجريمة. قد يراها آخرون على أن الحكومة تركت أصحاب النفوذ فرصة الإفلات من جرائمهم مما يبرز حالة الاستياء تجاه الحكومة ومؤسساتها، بما في ذلك وربما بشكل خاص تجاه إدارة الجباية.

هذا ويأتي قرار العفو الجبائي على حساب الالتزام الطوعي باستخلاص الأداءات وصلاحيات مصالح مراقبة الأداءات، بشكل خاص. تميل هذه الأداة التي يعتمدها المشرع التونسي بشكل روتيني إلى أن تصبح دورية، كما هو موضح في قوانين الإعفاء الصادرة منذ الثورة. وفي المقابل وبعد المصادقة على قرارات العفو الجبائي، لم يتم إجراء أو نشر أية تقييمات عن تأثيراتها.

وعلى الرغم من وجود أدلة على فعاليتها، حتى وقت كتابة ورقة البحث هذه، يجري مجلس نواب الشعب في الوقت الحالي مناقشة حول مشروع قانون بشأن حالات أخرى يشملها العفو الجبائي وانتهاكات متعلقة بقانون الصرف⁴⁶. وقد نجم عن مثل هذه القرارات آثارا سلبية تتعلق بالمطالبين بالأداء الطوعيين وذلك عن طريق معاملتهم بالتساوي مع مرتكبي جريمة التهرب الجبائي. وكنيجة طبيعية يخلق هذا الشكل من أشكال اللامساواة حالة استياء تجاه إدارة الجباية. كما أن هذا من شأنه تقليل الشعور بالذنب لدى مخالفتي القانون الجبائي وربما يحثهم على ممارسة التهرب الجبائي في المستقبل⁴⁷. كما أن تكرار حالات العفو الجبائي يخلق إحساسا بالترقب لدى المطالبين بالأداء بشأن الإعفاء الضريبي التالي. على سبيل المثال، لماذا يجب عليهم التصريح عن دخلهم الآن بينما يمكنهم انتظار العفو الجبائي التالي؟ وفي هذا إشارة خطيرة إلى أن إدارة الضرائب غير قادرة على التعامل مع الغش الضريبي المتفشي، وتحتاج إلى إعفاءات جبائية حتى تتمكن من اكتشاف الأشخاص الذين يعملون خارج الإطار القانوني لهذا النظام، مما يجعل مقاومة استخلاص الأداءات أسهل بكثير.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الإعفاء الضريبي إهدارا للموارد ومثبطا للغاية لأعوان مكاتب مراقبة الأداءات. في سنة 2014، أجرى المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس 6 عمليات مراجعة معقدة على 7 من المطالبين بالأداء نتج عنها إيرادات قدرها 1 مليون دينار تونسي، ومع ذلك، تمت المصادقة على القانون في نفس السنة⁴⁸، والذي بموجبه تم الإعلان عن إعفاء جبائي لمجموعة من المطالبين بالأداء مما كلف المركز 609 ألف دينار وذلك حسب الأرقام الواردة في نتيجة التحقيق، أي ما يعادل خسارة 60% من المبلغ المذكور⁴⁹. وهذا ليس فقط مضيعة لموارد الإدارة ولكن أيضا إهدار محبط للوقت وتقليل من الجهود التي يبذلها أعوان مكاتب مراقبة الأداءات.

هذا التقويض الخطير لصلاحيات السلطات والثقة في السلطة يؤدي إلى زيادة مقاومة استخلاص الأداءات، مما يضر بعمل مصالح مراقبة الأداءات. كما أنه يقلل من الالتزام الطوعي باستخلاص الأداءات وبالتالي انخفاض موارد الدولة. وكنيجة لذلك، فإن إدارة الجباية مضطرة إلى استثمار المزيد من الموارد البشرية والمادية، في إنفاذ القانون الجبائي. ومع ذلك وفي ظل اعتماد إجراءات أو تدابير سياسة التفشيف الحالية على النحو المنصوص عليه من قبل المؤسسات المالية الدولية، والتي اعتمدها الحكومة، لا يزال الالتزام الطوعي باستخلاص الأداءات ضعيفا من حيث الامتثال.

ومن الجدير بالذكر أن مقاومة استخلاص الأداءات لا تشكل خطرا على إدارة الجباية فقط وإنما على التماسك الاجتماعي العام ككل. هذا وتعتبر علامة على رفض السياسات الحالية الجبائية وغيرها. إذا تصاعدت المقاومة الضريبية، فقد تؤدي إلى ثورة ضريبية، كما كان الحال في فرنسا في القرن الثامن عشر الذي أدى في النهاية إلى اندلاع الثورة الفرنسية، وكما كان الحال بالنسبة لضريبة الشاي والثورة الأمريكية سنة 1765. ومن الأمثلة المحلية، نذكر ثورة جبائية تونسية قادها علي بن غدهم سنة 1864، ضد مضاعفة الضرائب التي حدثت سنة 1858 إثر السياسات الجبائية العمومية التي فرضها مصطفى خزندار. ومع ذلك، فإن الثورات الجبائية الناجمة عن مقاومة استخلاص الأداءات ليست مجرد نتاج الماضي. لدينا مثلا حركة السترات الصفراء في فرنسا واحتجاجات 2019 على الضرائب الجديدة في تشيلي ولبنان والعراق، كلها أشكال من الثورات الجبائية الحديثة في العالم، والتي تتطلب سياسات أكثر عدلا وإنصافا.

45 Manel Derbali. Nawaat.org, 11 June, 2020, مروان مبروك واسترجاع الأموال المنهوبة: الفساد القوي والدولة الضعيفة.

46 Law Draft 104/2020 relating to economic revival, integrating the informal sector, and fighting fiscal fraud

47 Amine Bouzaïene, l'amnistie fiscale en Tunisie, outil de réconciliation ou prime à la fraude ?, Observatoire Tunisien de l'Economie, October 2015, Page 4

48 Articles 5 and 13 of the Law n° 2014-54 dated 19 August 2014, relating to the appropriations law for the year 2014.

49 The annual court of auditors' report 2018, Court of auditors' report on the regional center of tax audit in Sfax 1. Page 809

ب. عراقيل خارجية أخرى

هناك عراقيل أخرى تحول دون قدرة إدارة الجباية على التعامل مع ظاهرة الغش الضريبي كما ينبغي. يتمثل أحد هذه العراقيل في الهيكل الاقتصادي و كبر النشاط الاقتصادي في القطاع غير الرسمي. في الواقع ، تشير التقديرات إلى أن القطاع غير الرسمي يوظف حوالي 40% من العاملين بالقطاع الفلاحي ، و 77% من جميع الشباب النشطين اقتصاديا الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة. ويضم أيضًا حوالي 40% من الشركات الخاصة الصغيرة⁵⁰، ومن المقدّر أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي غير الفلاحي حوالي 23.8% (2012)⁵¹، ويأتي هذا، من بين أمور أخرى، كنتيجة لمقاومة استخلاص الأداءات ورفض المواطنين للنظام الجبائي الجاري به العمل. ومع ذلك، فهو أيضًا عقبة رئيسية تواجهها إدارة الجباية في تحصيل الإيرادات، حيث أن حجم القطاع غير المنظم وطبيعته المعقدة يجعل من الصعب للغاية على إدارة الجباية إجراء مراجعة في الغرض أو حتى الكشف عنها، خاصة في ظل محدودية الموارد المتاحة⁵².

ومن المسائل الأخرى نذكر غياب الصلاحيات القانونية لإجراء عمليات المراجعة. فعملاً بالمعايير الدولية ، على سبيل المثال ، تمت المصادقة على تدابير سرية العمليات البنكية منذ فترة طويلة للسماح لإدارة الجباية بالنفاذ إلى البيانات البنكية للشركة والمستندات البنكية الأخرى ذات الصلة⁵³، لكن في تونس، لم تتمكن إدارة الجباية من النفاذ إلى مثل هذه البيانات إلا بحلول سنة 2019. وقد يتفاقم ضعف إدارة الجباية بسبب مشروع القانون الجديد المتعلق بالتحفيز الاقتصادي ، ودمج القطاع غير الرسمي ، والتصدّي لظاهرة التهرب الجبائي. ينص الفصل 18⁵⁴ من هذا القانون على تقليص المدة القصوى للمراجعة المعمق من 6 إلى 4 أشهر، مما يمنح المؤسسة الجبائية التي تعاني من نقص في صفوف العاملين والأجهزة وقتًا أقل لأداء مهامها.

علاوة على ذلك ، فإن الغموض الوارد في بعض القوانين تفسح المجال لخلق ثغرات جبائية لدى بعض المطالبين بالأداء. تؤثر هذه المنطقة الرمادية القانونية بشكل خاص على قطاعات مثل الأسمنت والنفط والغاز والقطاع البنكي. وقد أدى ذلك إلى خسارة في المدافيل وتأخيرات طويلة المدى في تحصيل الضرائب والخطايا. تتعلق حالات الغموض هذه بمعدلات الضرائب ، والطبيعة القانونية للمذكرات التفسيرية ، وتأويلات بعض الفصول. حالة واحدة تتعلق بالمذكرات تكلف الإدارة 28.764 مليون دينار تونسي⁵⁵. هذا وتكلف حالتان تتعلقان بتأويل فصل من القانون الإدارة 9.087 مليون دينار تونسي . وبالتالي ، يجب إعادة المراجعة في التشريع الجبائي ، والتأكد من عدم وجود أية ثغرات مع إزالة المناطق الرمادية.

يشكل الاقتصاد النقدي التونسي أيضًا عقبة رئيسية أمام إدارة الجباية. من المعلوم أن الشركات التي تتعامل نقدا فقط تتعارض مع الامتثال الضريبي لأنها "تدفع بشكل منهجي أقل من ضرائب الدخل والعمالة والمبيعات من خلال عدم التصريح عن الدخل"⁵⁶. من الصعب تتبع المعاملات النقدية والتحقق منها، مما يترك هامشًا واسعًا للتهرب الضريبي.

يضاف إلى ذلك تكنوقراطية الأداءات. غالبًا ما يظل الموضوع غامضًا بالنسبة للمواطن العادي والمطالب بالأداء. نادرا ما يتم مناقشة مسألة الأداءات في ظل إشراك عامة الشعب. وفي الحالات النادرة التي تخضع فيها السياسات الجبائية للمراجعة العام ، يتم تقديمها على أنها من شأن "الخبراء" فقط ، وبالتالي استبعاد عامة الشعب من مناقشتها. أدى هذا النهج النخبوي للقضية إلى وجهة نظر خاطئة مفادها أن الأداءات هي موضوع تقني بامتياز ولا يملك المواطن العادي الصلاحية ولا الوسائل لمناقشته. ومن البديهي ألا يثق المواطن في سياسات فيها من اللبس والغموض ما يحول دون فهمه.

وفي خلاصة القول، كما هو موضح في هذا القسم، فإن المناخ العام في تونس لا يحقق مبدأ الامتثال الضريبي وبناء نهج تعاوني بين إدارة الجباية والمطالبين بالأداء. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أن الإشكاليات التي تواجه إدارة الجباية تبرز على الصعيد الداخلي والخارجي على حدّ السواء. سوف يتطرق القسم التالي إلى الإشكاليات التي تحدث داخل الإدارة نفسها.

50 Charmes, Jacques. "La jeunesse tunisienne et l'économie informelle." Bureau international du Travail (2015). Page 12

51 Ibid. Page 30

52 Kayaga, Lisa, and Kathleen Lahey. "Tax policy challenges facing developing countries: A case study of Uganda." (2007), Page 15

53 OECD, The Era of Bank Secrecy is Over, The G20/OECD PROCESS IS DELIVERING RESULTS, October 2011, Page 2

54 Law Draft 104/2020 relating to economic revival, integrating the informal sector, and fighting fiscal fraud, Page 73

55 The annual court of auditors' report 2016, Court of auditors' report on the big enterprises directorate. Page 369.

56 Morse, Susan & Karlinsky, Stewart & Bankman, Joseph. (2008). Cash Businesses and Tax Evasion. 20.

بصرف النظر عن الاضطرار إلى التعامل مع بيئة خارجية معادية ، يتعين على إدارة الجباية أيضًا التعامل مع المشاكل الداخلية. في حين أن أنواع الإشكاليات لا تعد ولا تحصى (تتعلق بالتكنولوجيا والاتصالات والتمويل ...) ، يركز هذا القسم على ثلاثة مستويات: الإطار التنظيمي وقضايا الموظفين والموارد المادية.

من أجل تقييم العراقيل الداخلية التي تواجهها إدارة الجباية بشكل فعلي، أجرينا بعض المقابلات المستندة إلى البحوث النوعية مع أعوان مكاتب مراقبة الأداءات الحاليين والمتقاعدين. وقد سمح لنا ذلك بتحديد بعض المشكلات الميدانية التي يواجهونها.

أ. المسائل المتعلقة بالإطار التنظيمي:

من المؤسف اليوم القول أن الإدارات الجبائية في البلدان النامية لا تزال ضعيفة من حيث الهيكلية وأن هذا يطرح إشكالا متكررًا.⁵⁷ و هنا إدارة الجباية في تونس ليست بالاستثناء، فهي تفتقر و بشدة إلى الهياكل والأدوات التي تمكّنها من طرح إشكال التهرب الجبائي على نحو دقيق وفي حقيقة الأمر، هي تشجّع على ممارسة السرية المالية، حيث أنه وفقا لمؤشر السرية المالية الذي أطلقته شبكة العدالة الضريبية 2020 فإنّ معدّل قدرة إدارة الجباية في تونس بلغ 88 من 100 مما يجعل منها إدارة "سرية بامتياز".⁵⁸ ولمزيد من التفاصيل حول هذا المعدّل المسند، يرجى الرجوع إلى الشكل ٦١.⁵⁹

دمج القانون الجبائي والمالي كفاءة إدارة الجباية

إجابة غير متوفرة	وحدة كبار المطالبين بالأداءات: هل تمتلك إدارة الجباية وحدة مركزية واحدة فقط مختصة لكبار المطالبين بالأداءات (وحدة كبار المطالبين بالأداءات)؟	317
إجابة غير متوفرة	وحدة أصحاب الدخل المرتفع: هل تمتلك إدارة الجباية وحدة مركزية واحدة فقط مختصة لأصحاب الدخل المرتفع	400
إجابة غير متوفرة	رقم معرّف المطالب بالأداء بالنسبة للأفراد: هل يتم مدّ جميع الأشخاص الطبيعيين الخاضعين إلى ضريبة الدخل على الأشخاص بمعرف ضريبي وحيد وإلزامي الاستظهار عند ملء استمارات التصريح بالدخل؟	401
نعم	رقم معرّف المطالب بالأداء بالنسبة للشركات: هل يتم مدّ جميع الهيئات القانونية إلى ضريبة الدخل على الشركات بمعرف ضريبي وحيد وإلزامي الاستظهار عند ملء استمارات التصريح بالدخل؟	402
لا	مخططات الإبلاغ الخاصة بالمطالبين بالأداء: هل يستوجب على المطالبين بالأداء، الإبلاغ، على الأقل مرة في السنة، عن بعض مخططات التهرب الجبائي الذين قاموا باستغلالها؟	403
لا	مخططات الإبلاغ الخاصة بالمستشارين الجبائيين: هل يستوجب على المستشارين الجبائيين (الذين يقدمون المساعدة للشركات والأفراد لإعداد تصاريح الدخل) الإبلاغ، على الأقل مرة في السنة، عن بعض مخططات التهرب الجبائي الذين قاموا ببيعها أو الترويج لها (إن وجد)	404
لا	إبلاغ المطالبين بالأداء عن الوضعيات الجبائية الغير مؤكدة: هل يستوجب على المطالبين بالأداءات الإبلاغ عن تفاصيل الوضعيات الجبائية غير المؤكدة التي يتم بموجبها إصدار مبالغ الاحتياطات في الحسابات السنوية؟	405
لا	إبلاغ المستشارين الجبائيين عن الوضعيات الجبائية الغير مؤكدة: هل يستوجب على المستشارين الجبائيين الإبلاغ عن تفاصيل الوضعيات الجبائية غير المؤكدة التي يتم بموجبها إصدار مبالغ الاحتياطات في الحسابات السنوية للشركات التي قدموا إليها الاستشارة الجبائية؟	406

الشكل ٦١: مؤشرات السلامة المالية لكفاءة إدارة الجباية (المصدر: الشبكة الدولية للعدالة الجبائية)⁶⁰

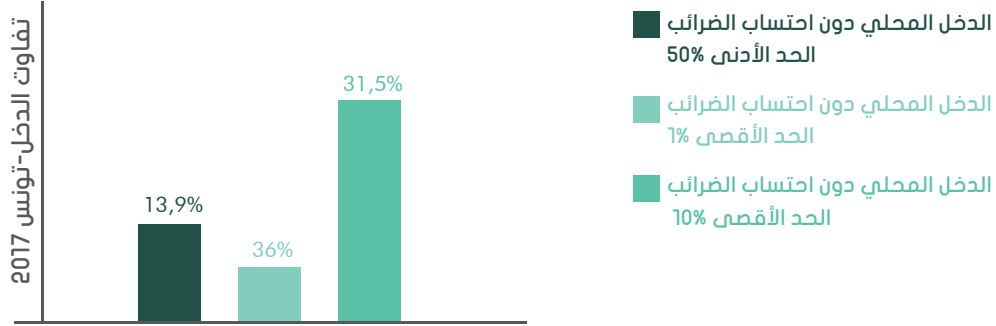
57 Supporting the Development of More Effective Tax Systems A REPORT TO THE G-20 DEVELOPMENT WORKING GROUP BY THE IMF, OECD, UN AND WORLD BANK. Page 11

58 International Tax Justice Network, "Report on Tunisia", Financial Secrecy Index 2020, (2020). Page 1. <https://fsi.taxjustice.net/PDF/Tunisia.pdf>

59 For more information on the content of each indicator and the rationale behind it, see the information document: Tax Justice Network "Key Financial Secrecy Indicator 11: Tax Administration Capacity" Financial Secrecy Index 2020, (2020)

60 Tax Justice Network, Financial Secrecy Index 2020.

يكتسي المؤشران الأول والثاني المتعلقان بوحدة كبار المطالبين بالأداء ووحدة الأفراد ذوي الدخل المرتفع الأهمية الأكبر نظرا لأن هذه الكيانات والأفراد يمتلكون جزءًا كبيرًا من الدخل القومي والثروة، وبالتالي يشكلون مخاطر أكبر أمام خسارة الإيرادات. في الواقع، يمتلك الـ 1% الأغنى في تونس 10.7% من الدخل القومي و يمتلك الـ 10% الأغنى 40.7% من الدخل القومي، بينما يمتلك الـ 50% الأقل ثراء 17.9% فقط من الدخل. (انظر الشكل 12)⁶¹



الشكل 12 : تفاوت الدخل-تونس 2017 (المصدر: قاعدة البيانات العالمية للتفاوت في الدخل)⁶²

ومن الأسباب التي تصنفهم في مجموعات عالية الخطورة، لا نذكر فقط تركيز الدخل وإنما أيضا الموارد المتاحة تحت تصرفهم. يمتلك كبار المطالبين بالأداء أيضًا أفضل الاستشارات القانونية للطعن في قرارات استخلاص الأداءات بالاستعانة بكبار المحامين والمحاسبين والمستشارين. تحتاج الإدارة إلى وحدة متخصصة للتعامل مع هذا المستوى من الخبرة. وفي تونس، رغم أن لدينا إدارة المؤسسات الكبرى، إلا أنها تعاني من نقص الموظفين وعدم تلقي التدريب الكافي. فمن الطبيعي إذا أن تفشل جهود إعادة الهيكلة لأننا نفتقر إلى مثل هذه الهيئة المتخصصة للأفراد ذوي الدخل المرتفع.

تتضح أهمية هذه الهيئات عند النظر إلى المداخل المحصلة من قبل إدارة المؤسسات الكبرى. في سنة 2014، قامت الإدارة بتحصيل 34.86% من إجمالي المداخل الجبائية⁶³ - بما في ذلك الضريبة على الشركات ومداخل ضريبة القيمة المضافة. على الرغم من عامل الخطورة المرتفع في الامتثال الضريبي للمطالبين بالأداء في هذه الشريحة، فقد انخفض معدل المراجعات الأولية من 24% في سنة 2009 إلى 8% في سنة 2015 بسبب زيادة المطالبين بالأداء ونقص عدد أعوان مصالح مراقبة الأداءات. وهكذا اضطرت الإدارة إلى إعطاء الأولوية لتقديم الخدمات للمطالبين بالأداء على عمليات التحقق من الامتثال الضريبي⁶⁴ فشلت جهود إعادة الهيكلة نظرا لعدم تمكّن إدارتها التنظيمي في أربع وحدات مختلفة من تحسين المداخل⁶⁵، مما يبرز الحاجة الماسّة إلى إعادة النظر في الهيكل والموارد في هذه الإدارة.

يتميز المعرّف الجبائي للمطالبين بالأداء بالأداء نفس القدر من الأهمية. إنها تشكّل "البنى الأساسية للبحث عن البيانات وأدوات أخرى لتحليل المخاطر بصورة فعّالة والكشف عن حالات عدم الامتثال وتحسين تبادل المعلومات بين المؤسسات الحكومية. ولذلك فهي تشكل رادعًا فعّالًا للتهرب الضريبي عبر الحدود"⁶⁶

بالإضافة إلى ذلك، يجب سن استراتيجيات تجعل الإبلاغ عن خطط التهرب الجبائي إلزاميًا للمطالبين بالأداء والمستشارين الجبائيين، من أجل الإصرار على إرساء تخطيط جبائي صارم. ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية لعدة أسباب منها على سبيل المثال لا الحصر:

- مساعدة إدارة الجبائية على تحديد حالات عدم اليقين في القانون الجبائي
- تمكين إدارة الجبائية من تقييم المخاطر التي تطرحها هذه المخططات قبل تقييم الأداءات وإجراء المراجعات على نحو أكثر كفاءة.
- منع المطالبين بالأداء من استخدام هذه المخططات الجبائية.

61 World Inequality Database, Income inequality Tunisia, 2017, wid.world, <https://wid.world/country/tunisia/>

62 Ibid.

63 The annual court of auditors' report 2016, Court of auditors' report on the big enterprises directorate. Page 358

64 Ibid, Page 359

65 Ibid 363

66 Tax Justice Network "Key Financial Secrecy Indicator 11: Tax Administration Capacity" Financial Secrecy Index 2020, (2020)

ومن بين العوامل الأخرى التي تساهم في تحسين كفاءة إدارة الجباية نذكر إبلاغ المطالبين بالأداء والمستشارين الجبايين عن حالات عدم اليقين فيما يتعلق بالقوانين الجبائية والحالة الخاضعة للضريبة. وبالتالي تمكين الإدارة من تناول أي لبس أو غموض في قانون أو عملية جمع الموارد الجبائية.

هناك مسألة تنظيمية واستراتيجية أخرى يجب أخذها في الاعتبار وهي كيفية ترتيب حالات المراجعة الجبائي حسب الأولوية. تعتبر بعض المعايير أكثر أهمية من غيرها، كما يتضح من الإطار 67.

تُظهر جميع المؤشرات أعلاه بوضوح أن الإدارة التونسية لا تمتلك الهياكل والصلاحيات اللازمة للتعامل بشكل صحيح مع الحالات المعقدة من التهرب الجبائي.

الإطار 6: معايير اختيار حالات المراجعة

بالنسبة لإدارة المؤسسات الكبرى:

• تعتبر معايير اختيار الحالات أمراً ضرورياً. شكلت عمليات المراجعة الأولية للامتيازات الناتجة عن ضرائب الشركات 3.08% فقط من إجمالي عمليات المراجعة التي أجريت. ومع ذلك، لا تزال هذه الأرقام منخفضة للغاية، خاصة وأن نتائج عمليات المراجعة المتعلقة بضريبة الشركات وحدها تمثل 11.466 مليون دينار تونسي أي ما يعادل 13.73% من إجمالي ووفقاً لنتائج جميع عمليات المراجعة الأولية التي أجريت خلال تلك الفترة.

• 24.26% من الشركات العاملة في قطاع النفط و 20.22% من الشركات الاستثمارية لم تخضع أبداً لعمليات مراجعة معمقة. بالإضافة إلى ذلك، انتهت حالة القيود المفروضة على ضرائب 270 شركة اعتباراً من سنة 2010.

• تمثل القضايا المتعلقة بترتيب الأولويات حسب قطاع النشاط 6.22% فقط من جميع عمليات المراجعة، على الرغم من أن 18.02% من نتائج عمليات المراجعة الجبائي تتعلق بقطاع المالية والاتصالات، بينما 43.35% منها تتعلق بقطاع النفط والغاز. في الواقع، من بين 125 شركة تعمل في هذا القطاع، خضعت 58 شركة فقط لعملية مراجعة معمقة بين سنتي 2010 و 2014. وعلى الرغم من تعقيد القطاع وامتيازاته ونظامه الجبائي، فإن عدد المكلفين بالتحقيق لهذه الشركات كان 6 على الأكثر.

بالنسبة للمركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس 6:

يتم تقديم آلية الإبلاغ ("الوشاية") بشكل غير ملائم، كمعيار لاختيار الحالات التي ستخضع للتحقيق وذلك على الرغم من الفعالية التي يتميز بها. ويقدر متوسط دخل الحالات المستندة إلى هذه الآلية سنة 2013 بـ 25680 د.ت وهو أقل بكثير من متوسط جميع الحالات الأخرى الذي بلغ حوالي 59180 د.ت.

67 Based on the results of the annual court of auditors' report 2018, Court of auditors' report on the regional center of tax audit in Sfax 1, pp 792-828, and The annual court of auditors' report 2016, Court of auditors' report on the big enterprises directorate, pp 357-396

ب. المسائل المتعلقة بالموارد البشرية

تعاني الموارد البشرية في إدارة الجباية في تونس من عدة مشاكل، أبرزها نقص الموظفين، حيث أن الموارد البشرية، في صورتها الحالية، غير قادرة على التعامل مع ارتفاع حجم التهرب الجبائي الموجود في تونس. للتعامل مع ما يقرب من 700000 دافع ضرائب (692308 اعتبارًا من سنة 2019)، في سنة 2012، أحصت الإدارة فقط 4500 عون تحصيل ضرائب، منهم 69٪ فقط كانوا مسؤولين بصفة مباشرة عن عمليات تحصيل الأديات. يتم توزيع هؤلاء الأعوان على 241 مكتب من مكاتب مراقبة الأديات في جميع أنحاء البلاد. فيما يتعلق بالمراجعة الجبائي، تحصي الإدارة 3400 عون فقط، 48٪ منهم فقط مسؤولون بصفة مباشرة عن عمليات المراجعة الجبائي ومن بين هؤلاء الأعوان الـ 1600 المسؤولين عن عمليات المراجعة الجبائي⁶⁸، تخصص 450 منهم فقط في عمليات المراجعة المعمّقة⁶⁹

يؤدي هذا النقص في الموارد البشرية إلى معدل منخفض للغاية لجمع الموارد وعدد متدنٍ من عمليات المراجعة. على الرغم من تفشي ظاهرة التهرب الجبائي، وخاصة الغش الواضح مثل عدم تقديم الإقرارات الضريبية، فإن وزارة المالية أجرت 450 عملية مراجعة معمّقة فقط سنة 2012 على مستوى 9610 شركة تجاوز حجم مبيعاتها السنوية مليون دينار⁷⁰. تمت مناقشة نتائج هذه السياسة من خلال حالة معينة من نقص الموظفين لدى إدارة المؤسسات الكبرى تمت مناقشتها في الإطار⁷¹.

الإطار 2: حالة إدارة المؤسسات الكبرى

• بلغ عدد الأعوان بمؤق سنة 2014 46 عونًا. وفي ظل المحافظة على نفس هذا العدد، زاد في المقابل عدد المطالبين بالأداء من 1766 شركة سنة 2014 إلى 2009 شركة سنة 2015.

• ارتفع عدد المطالبين بالأداء من 1010 سنة 2009 إلى 2009 سنة 2015 بينما انخفض عدد المحققين من 25 سنة 2009 إلى 24 سنة 2015.

◀ انخفض معدل المراجعات الأولية من 24٪ في سنة 2009 إلى 8٪ في سنة 2015 بسبب زيادة المطالبين بالأداء ونقص عدد أعوان مصالح مراقبة الأديات. وهكذا اضطرت الإدارة إلى إعطاء الأولوية لتقديم الخدمات للمطالبين بالأداء على عمليات التحقق من الامتثال الضريبي.

يسفر هذا النقص في الموارد البشرية عن شعور بالإرهاق لدى أعوان إدارة الجباية وبالتالي يزيد من احتمالية ارتكاب الأخطاء، وقد يدفعهم هذا إلى إنهاء التحقيقات بسرعة حتى لو كان ذلك على حساب الدقة. في الواقع، بلغ متوسط المداخيل التي تم جمعها من قبل عون واحد من أعوان القباضة المالية بياجة 8356 خلال سنة 2015⁷².

ومع ذلك ورغم توفر العدد المناسب من الموظفين، لا تزال هناك العديد من الإشكاليات على مستوى إدارة وتنظيم الموظفين.

تتمثل إحدى المشاكل الرئيسية التي تطرّقنا إليها أثناء مقابلاتنا مع أعوان إدارة الجباية في عدم وجود إجراءات رسمية⁷³ يبدو أنه لا يوجد دليل إجراءات، بصيغته المحيطة أو غير ذلك، لتوضيح الخطوات والوثائق اللازمة المتعلقة بكل عملية، خاصة في جمع الضرائب.

68 Ministry of Finance, The tax Administration: Reality and Perspectives, May 2013, PP 5-6.

69 وزارة المالية، مشروع اصلاح المنظومة الجبائية بوزارة المالية، حوصلة لاشغال فريق العمل المكلف بدراسة مجال تعصير ادارة الجباية، جويلية 2013

70 Ibid.

71 Box 2 is based on the annual court of auditors' report 2018, Court of auditors' report on the big enterprises directorate, pp 357-396

72 The annual court of auditors' report 2018, Court of auditors' report on the collection office "18 Arbi Zarrouk Street" Béja, Page 739

73 Ibid. Page 740

يبدو أنّ هؤلاء الأعوان يتعلمون المهام في الوظيفة وعادة ما يكونون غير مدركين للتغييرات التي تطرأ على الإجراء، وهو إجراء يبدو أنه لم يتم إيضاحه بالكامل بمزيد من التفصيل في أي مكان. وهذا ما يجعل عملهم أكثر صعوبة لأنهم غير مدركين، وربما حتى غير متأكدين من الخطوات الصحيحة لكل عملية. غالبًا ما يؤدي هذا إلى حدوث أخطاء في النظام وتأخير في معالجة هذه العمليات، الخ. إن غياب الإجراءات الرسمية يزيد الأمر سوءًا بسبب انعدام الاستقرار على مستوى الإدارة، وفي ظل غياب إجراءات مفسّرة، قد يغير كل رئيس جديد طريقة القيام بالواجبات أو المهام. وبالإضافة إلى الافتقار إلى آليات التواصل الداخلي⁷⁴، فإن هذه المسألة تحول دون دراية الموظفين بالإجراءات الجديدة ويشعرون بضبابية بشأن ما تنطوي عليه التغييرات الجديدة بالنسبة لهم. كما أن الموظف عادةً لا يعرف مدى الحرية التي يتمتع بها في تفسير النصوص القانونية والإدارية. يؤدي هذا إلى احتمال انتهاك الموظفين للإجراءات، ليس عن عمد ولكن ببساطة بسبب عدم الإلمام بالموضوع.

علاوة على ذلك، فإن عدم الاستقرار على مستوى القيادة الإدارية يدفع صانعي القرار إلى التركيز على حلول قصيرة المدى وسريعة الفاعلية بتأثير محدود بدلا من الإصلاحات العميقة ذات أهداف طويلة الأجل.

هذا و يؤدي غياب إجراءات واضحة إلى الزيادة من حدة تأثيرات مسائل أخرى على غرار الافتقار إلى نقل المعرفة أو عدم الاستفادة من الحقل المعرفي الذي يكتسبه الموظفون الأكبر سنا والأكثر خبرة والأفضل أداء. وسوف تجعل مغادرة أصحاب الخبرة من الوضع أكثر مأساوية لما تسببه من خسارة المعرفة. وفي ضوء التعقيدات التي ينطوي عليها النظام الجبائي وتنوع مخططات التهرب والغشّ الجبائيين، فإن أعوان إدارة الجباية في حاجة ماسة إلى خبرة وحكمة قدماء المتخصصين في هذا المجال، بيد أن عملية مشاركة المعلومات لم تجد خطاها العملية على أرض الواقع. ولذلك يعتبر سدّ شغور المعرفة أمرا ضروريا فإن لم يكن عن طريق إقرار المعرفة المكتسبة من الأعوان السابقين أو إدخال برامج إرشادية، فيكون عن طريق تنظيم دورات تدريبية أخرى. ولكن من الجدير بالذكر هنا أن تدريب الأعوان مثقل بالصعوبات.

ومن المهم أن نتذكر أن التصرف في الموارد البشرية في إدارة الجباية يحتاج إلى ألا يكون مجرد حبر على ورق. الأعوان في حاجة إلى التدريب تقنيا كان أو نفسيا أو غيره من أجل مساعدتهم في أداء وظيفة شاقة ومرهقة ولكن هناك مجموعة من التحديات أو الإشكاليات لإنجاح مثل هذه الدورات التدريبية⁷⁵ فنذكر منها أولا نقص النفقات المخصصة لمثل هذه البرامج التدريبية. أما الإشكال الثاني فيتمثل في التوزيع الغير عادل بين المناطق، حيث أنه تنعقد بعض الدورات التدريبية على المستوى الجهوي في حين تنعقد أغلب الدورات ذات المستوى العالي في المدرسة الوطنية للمالية بتونس وتستمر لبضعة أيام. هذه المؤسسة لا تشكو فقط نقصا في التمويل حيث تقدّر ميزانيتها المخصصة لسنة 2020 بـ 425000 دينار فقط، بل أن موقعها المركزي يجعل من الصعب للغاية على أعوان إدارة الجباية من خارج العاصمة حضور التدريبات فيها⁷⁶ خاصة بالنظر إلى صعوبة التنقل وقلة أماكن الإقامة. تبدو هذه الدورات التدريبية نظرية أكثر منها عملية ولا تترجم الإشكاليات أو الصعوبات الحقيقية التي يواجهها أعوان الإدارة أثناء العمل.

ومن ناحية أخرى، يجب مراجعة مواضيع هذه الدورات التدريبية. وفي هذا الصدد، أجرينا مقابلات مع المشاركين في هذه الدراسة وقاموا بتحديد مواضيع مختلفة لم يتم التطرق إليها أو لم يكن التدريب فيها كافيا، نذكر منها على سبيل المثال:

- تطبيق النصوص الواردة بالتشريعات الجبائية
- القانون: إلى أي جهة تتم إحالة الحالات بعد عملية المراجعة؟ آجال المحددة لدراسة الحالات....
- إدارة المخاطر
- إدارة الضغط
- اللغات الأجنبية
- مخططات جديدة للتهرب والغشّ الجبائيين: الاقتصاد الرقمي/ إستراتيجية أسعار التحويل، الخ.

لا يفتقر أعوان مكاتب الأداء فقط إلى دورات تدريبية وإنما أيضا إلى الأمان الوظيفي⁷⁷ أبلغ الأعوان المشاركين في هذه الدراسة أنهم لا يشعرون بالأمان وأنهم يتعرضون للعنف الجسدي و اللفظي أثناء قيامهم بمهامهم، خاصة أثناء إجراء عمليات المراجعة المعمقة في المناطق المجاورة المصنفة خطيرة و/أو المناطق النائية. ويتفاقم عامل الخطر لتأدية هذه المهام دون أية حراسة أو أمن ضمن سلامتهم⁷⁸

74 Ibid.

75 Ministry of Finance, The tax Administration: Reality and Perspectives, May 2013, Page 7.

76 The Ministry of Finance's Budget 2020, P 393

77 وزارة المالية، مشروع اصلاح المنظومة الجبائية بوزارة المالية، حوصلة لاشغال فريق العمل المكلف بدراسة مجال تعصير ادارة الجباية، جويلية 2013

78 Having only one tax agents carrying out an investigation is also generally ill-advised as it increases the risk of corruption.

ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الأمان لا يتعلق فقط بطبيعة الوظيفة ولكن يرتبط أيضًا بنقص الموارد المادية المتاحة، كما سنستكشف في القسم التالي. على سبيل المثال، يدفع نقص السيارات الإدارية المخصصة للأعوان إلى استخدام سياراتهم الشخصية للذهاب إلى الأماكن التي يجرون بها عمليات المراجعة، وغالبًا ما تكون تكلفة التنقل بسياراتهم باهظة. كما أنهم يستعملون سياراتهم الشخصية في نقل مبالغ كبيرة إلى مكتب البريد في نهاية اليوم، مما يعرضهم لخطر التعرض للسرقة. إذا ما تبين أن الحساب لا يتطابق مع المبلغ النقدي، فإنهم ملزمون قانونًا بتعويض الفارق من أموالهم الخاصة. فيما يلي الإطار 3 يناقش العراقيل وتأثيراتها على أداء المكتب الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس⁷⁹.

الإطار 3: حالة المكتب الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس 1

• انخفض عدد الأعوان من 184 سنة 2013 إلى 163 سنة 2017 على الرغم من زيادة المطالبين بالأداء من 38844 إلى 47039 خلال نفس الفترة (زيادة بنسبة 21%). وتم تعيين 97 من بين 163 عون بمكاتب مراقبة الأداءات بالإضافة إلى 15 عون مكلف بالمراجعة فقط.

• سجّل الأعوان 2797 حالة تضارب في دخل الشركات المصرّح به، 36 منها لم يتم تسويتها بعد من قبل المطالبين بالأداء. ولكن نظرا لنقص الموارد البشرية، لم يتم برمجة سوى 113 عملية مراجعة لهاته الحالات، أي بنسبة 4% من جميع الحالات المحددة.

• كان لشغور 6 وظائف استمر لمدة 5 سنوات في بعض الحالات تأثيرا سلبيا على أداء المكتب. فعلى سبيل المثال، ترتّب عن شغور منصب مدير المكتب عدم تمكّنه من إمضاء بعض القرارات والذي بدوره أدّى إلى خسارة في المداخل بـ 4.5 مليون دينار.

• يفتقر المكتب إلى سائق مما يجعل من الصعب استعمال الـ 7 سيارات إدارية المخصصة للمكتب.

• أدى عدم وجود مسؤول إدخال بيانات إلى عدم رقمنة جميع العقود والوثائق المودعة في المركز للسنوات 2013 و 2014 و 2015، وبالتالي منع الأعوان من النفاذ إلى المعلومات المهمة لأداء مهامهم.

• لم يتم إنشاء بعض الهياكل داخل الإدارة بسبب نقص الموارد البشرية، على الرغم من صدور الأمر الحكومي. كان هذا هو الحال مع "مكتب جمع البيانات والمراجعة"، الذي حرم الإدارة من المعلومات الهامة التي كان من الممكن أن تساعد في زيادة مداخلها.

• لم يحظى الأعوان بدورات تدريبية متعلّقة بالقوانين والأنظمة الجديدة المتعلقة بقانون المالية الجاري به العمل، مما جعلهم غير مدركين لبعض الأدوات الجديدة المتاحة لهم بما في ذلك الحكم ضد تطبيق قوانين السرية البنكية.

• أدّى الاستخدام غير المشروع أو غير الملائم للصلاحيات القانونية التي تخولهم الوصول إلى معلومات محدّنة من المطالبين بالأداء إلى انخفاض في الموارد. في عينة مكونة من 5 حالات فقط، أدّى ذلك إلى تراجع الأداءات والخطايا بنسبة 67% (من 625.000 د.ت إلى 209.000 د.ت)، وتأخير المصادقة على القرارات في هذه الحالات بين 120 يومًا و 1049 يوم.

⁷⁹Box 3 is based on the annual court of auditors' report 2018, Court of auditors' report on the regional center of tax audit in Sfax 1, pp 792-828

بصرف النظر عن النقص الشديد في الموارد البشرية اللازمة وما تمس الحاجة إليه من تدريب، تعاني إدارة الجباية أيضًا من نقص حاد في الموارد المادية.

ج. المسائل المتعلقة بالموارد المادية

تجد إدارة الجباية نفسها في مواجهة مع ندرة الموارد المادية.

من خلال المقابلات التي أجريناها مع الأعوان، ذكروا أنهم يشكون نقصا على مستوى بعض الموارد على غرار السيارات وآلات الطباعة وأجهزة الكمبيوتر لتشمل أيضا بعض المواد البسيطة مثل الورق والاستمارات وأشرطة القياس علما وأن كل هذا النقص المشار إليه مثبت بالأدلة والأرقام. في سنة 2013 مثلا، كان تحت تصريف إدارة الجباية جهاز حاسوب واحد (1) لكل 3 أعوان وسيارة إدارية واحدة لكل 16 عون⁸⁰ ولم يشهد الوضع تحسنا منذ ذلك الحين حيث أن المركز الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس 1 لديه 7 سيارات إدارية فقط لـ 167 عوناً أو سيارة إدارية واحدة (1) لكل 23 عوناً.

تعاني إدارة الجباية في تونس من نظام معلومات قديم تأثيراته واضحة على عديد المستويات فنجد بذلك الإدارة أمام نظم مختلفة لا تزال غير مرتبطة وغير متصلة بعضها البعض من جهة ومشاكل الشبكات والمعدات القديمة وعدم توفر المعدات على غرار أجهزة الكمبيوتر، من جهة أخرى.

نستحضر هنا مثال المكتب الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس 1، يقوم أمين السجل بأداء مهامه يدويا لعدم توفر التطبيق الرقمي الداخلي والمناسب لهذا الغرض. وهذا له تداعيات سلبية على المذكّرات التي يتم إرسالها إلى الإدارة المركزية وتتبع المراسلات. وبالتالي تسببت زيادة عدد النسخ الورقية من المراسلات في حدوث مشكل على مستوى إدارة الأرشفة⁸¹. بالإضافة إلى ذلك، في انتهاك لمشاريع الأداء السنوي، لم يكن تحت تصرف الأعوان أية أجهزة كمبيوتر محمولة تحتوي على التطبيقات الإدارية الضرورية لأداء المهام المكلفين بها والنفاذ إلى المعلومات اللازمة لتقييم وتسجيل المخالفات الجبائية المرصودة⁸². هذا النقص في المعدات الرقمية يؤدي إلى خسائر مالية فادحة. وكمثال حي في المكتب الجهوي لمراقبة الأداءات صفاقس 1، حال عدم التواصل بين فريق عمل "رفيق"⁸³ و"صديق"⁸⁴ دون تمكّن أعوان مكاتب الأداءات من تحديد حالات التضارب في رقم معاملات الشركات المصرّح بها والتي تقدّر بحوالي 1.88 مليون دينار⁸⁵.

هذا بالإضافة إلى عدم وجود مصفوفة تسمح للإدارة بتقييم مخاطر التهرب الجبائي من قبل المطالبين بالأداء مثل تلك المتعلقة بانخفاض هامش الربح أو الخسارة المزمنة أو الاعتماد الجبائي المزمن. وشكلت الحالات المتعلقة بهذه المؤشرات فقط 5.54% و 5.27% و 3.244% على التوالي من الحالات التي تم رصدها بين سنتي 2010 و 2014⁸⁶.

كل هذه العوامل، بالإضافة إلى الأجور المنخفضة، تؤدي إلى ضعف أداء موظفي الجبائية وتجعلهم غير قادرين على معالجة اتساع رقعة التهرب الجبائي في تونس. في الواقع، كل هذه العراقيل المذكورة، إلى جانب الأجور المنخفضة نسبياً، قد لا تقلل فقط من الامتثال الضريبي الطوعي والإلزامي، ولكنها قد تؤدي في الواقع إلى تفاقم مشكلة الفساد في إدارة الجباية في تونس.

80 Ministry of Finance, The tax Administration: Reality and Perspectives, May 2013, Page 7.

81 The annual court of auditors' report 2018, Court of auditors' report on the regional center of tax audit in Sfax 1, Page 797

82 Ibid. Page 800

83 Rafik = System for streamlining the management of taxation and public accounts

84 Sadek = Decision-making management system for tax compliance control

85 The annual court of auditors' report 2018, Court of auditors' report on the regional center of tax audit in Sfax 1, Page 799

86 The annual court of auditors' report 2016, Court of auditors' report on the big enterprises directorate. Page 359

يندرج السياق التونسي ضمن بيئة تتسم بالتهرب الجبائي تنبع من عوامل مختلفة على غرار غياب العدالة الجبائية وتهاون السلط القضائية في تناول القضايا الجبائية وتدهور حالة المرافق العمومية. الخ. وقد أدى عدم الامتثال لقوانين الأداءات ورفض دفعها إلى تفشي ظاهرة التهرب الجبائي على المستويين الوطني والمحلي. وترتب عن هذه الظاهرة خسائر فادحة في موارد الميزانية وبالتالي إلى نقص الأموال المخصصة للمرافق العمومية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. كما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الدين لتغطية هذه العجز.

إن الهيكل الأكثر كفاءة للتعامل مع هذه المسألة هي إدارة الجباية. ومع ذلك ، يبدو أنها تواجه العديد من المشاكل. يرتبط بعضها بالعديد من القيود المفروضة على صلاحيتها في إجراء عمليات تحقيق تتعلق بإشكال التهرب الجبائي والغش الضريبي المحتمل. ويرتبط البعض الآخر بعدم وجود الوحدات المناسبة لاستهداف المطالبين بالأداء عاليي الخطورة ومرتفعي الدخل. وفي المقابل لا تزال تشكو من مشاكل أخرى مرتبطة بمواردها البشرية. حيث يفتقر إلى عدد الأعوان المناسب والتدريب. إضافة إلى ذلك ، فإن هؤلاء الأعوان يواجهون انعدام الأمن وعدم وجود توجيهات واضحة أثناء قيامهم بمهامهم. هذا وتعاني الإدارة أيضا من حاجة ماسة إلى الموارد المادية بما في ذلك المعدات المكتبية الأساسية ونظام معلومات أكثر تطورا.

وفي نفس هذا السياق، تقترح ورقة البحث هذه التوصيات التالية كحلول لهذه الإشكاليات وذلك استنادا إلى التحليل السابق.

فيما يتعلق بالعوامل الخارجية:

نحو تبني سياسيات جبائية أكثر عدلا وإنصافا:

من الأرجح أن يقوم المطالبون بالأداء بدفع الضرائب عن طواعية إذا أدركوا أن سياسات جمع الضرائب عادلة ومنصفة. من أجل تحسين العدالة الجبائية في تونس، من المهم تمرير الإصلاحات التي تشمل تنقيح قانون نسب الضرائب على الشركات وذلك بهدف زيادة الموارد الجبائية للضريبة على الشركات، وإزالة نظام الامتيازات الجبائية شديد التعقيد وغير الفعال. ومن المهم أيضًا اعتماد نظام جبائي للدخل تكون سياسته أكثر تصاعديّة مع زيادة في الشرائح، ومعدلات أكثر تصاعديّة، ومعدل ضريبة هامشي أعلى يستهدف الأفراد ذوي الدخل المرتفع. ويشمل أيضًا مواءمة الضريبة على أرباح رأس المال مع ضريبة على الدخل.

يجب أيضًا اعتماد الضريبة التصاعديّة على الثروة لمعالجة التفاوت الحادّ في المجتمع التونسي وإعادة توزيع الثروات بشكل عادل.

تشمل الإصلاحات الأخرى تقليل الاعتماد على الضرائب التنازلية مثل ضريبة القيمة المضافة. وسيستلزم ذلك إعفاء المواد الأولية من هذه الضريبة وربما إنشاء نسبة جديدة على المنتجات الفاخرة لاستهداف استهلاك الأفراد الأثرياء⁸⁷.

نحو تحسين المرافق العمومية

من المرجح أيضًا أن يقوم المطالبون بالأداء باستخلاص الأداءات عن طواعية عندما يلاحظون نتائج إيجابية لاستخدام الموارد المستخلصة منهم في الخدمات التي يستفيدون منها. وبالتالي، من الضروري أن تستثمر الحكومة بشكل أكبر في المرافق العمومية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والضمان الاجتماعي وتحسين جودتها ونطاقها.

نحو إبداء مزيد من الحزم والتفاعل والسرعة عند الحكم في قضايا الغشّ الضريبي

من أجل إبراز خطورة جريمة الغشّ الجبائي، يجب أن تبدي السلطات القضائية تفاعلًا أكثر في الحكم في القضايا التي تشمل هذه الجرائم، وخاصة القضايا التي تؤثر على تصور الرأي العام لهذا الموضوع.

لا مزيد من العفو الجبائي

يجب على الحكومة تقليل اعتمادها على العفو الجبائي كآلية لتوسيع نطاق بيانات إدارة الجبائية. وقد ثبت أن هذه الآلية غير فعالة وتؤدي إلى نتائج عكسية، لا سيما في الطريقة الدورية التي يتم استخدامها بها.

نحو تعزيز الموارد الإدارية:

الإصلاحات الهيكلية

ستستفيد الإدارة من إعادة الهيكلة التي تسمح لها بأن يكون لديها المزيد من الوحدات المتخصصة التي تستهدف المزيد من الشركات والأفراد ذوي الدخل المرتفع. من المهم أيضًا أن يتم منحها الصلاحيات اللازمة لأداء مهامها بشكل صحيح، بما في ذلك معالجة الغشّ الضريبي. وتشمل هذه الصلاحيات تمكينها من النفاذ إلى عمليات التخطيط الجبائي التي تستخدمها الشركات والتي قد تؤثر على معدلات الضرائب الفعالة.

⁸⁷ This VAT rate existed in Tunisia before, from X to Y, and was of 29% and targeted such products as high-grade cameras, wristwatches, pianos, etc. This rate was cancelled by article 13 of the Law N° 2006-80 of the 18th of December, 2006

تعزير الموارد البشرية

هناك حاجة إلى العديد من الإصلاحات لمعالجة الإشكاليات التي يواجهها أعوان إدارة الجباية، أما الأول فيتمثل في انتداب المزيد من الأعوان. ففي ظل تفشي ظاهرة الغش الضريبي، سيفضي أعوان مكاتب الأداءات الجدد أكثر من تكلفة توظيفهم لما ستجنيه مهامهم من مداخيل. من المهم أيضًا تزويدهم بالتمويل اللازم لإجراء التدريبات التي هم في أمس الحاجة إليها. وأما الإصلاح الثاني فيتمثل في الحاجة إلى حلول لمعالجة نقص الحماية الأمنية التي يشكوها هؤلاء الأعوان، بما في ذلك إرسالهم في مهام في فرق وليس بشكل فردي. كما أنه هناك عامل آخر مهم وهو إقرار الإجراءات وتزويد الأعوان بوصف وظيفي واضح وقائمة شاملة بواجباتهم وصلاحياتهم.

تعزير الموارد المادية

يجب أن تكون الموارد المخصصة مناسبة لتحسين الموارد المادية للإدارة، بما في ذلك تحديث نظم المعلومات. هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في وسائل النقل والمكاتب لتوفير الحد الأدنى من الأدوات لأعوان إدارة الجباية للقيام بواجباتهم، يجب أن يأخذ تخصيص الموارد في الاعتبار مبدأ الإنصاف حسب الجهات واحتياجات كل إدارة ووحدة.

- Al Bawsala, Oxfam, and the European Union, Quantitative survey on citizen perception on local taxation, 2018.
- Amine Bouzaiene, l'amnistie fiscale en Tunisie, outil de réconciliation ou prime à la fraude ?, Observatoire Tunisien de l'Economie, October 2015,
https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/20151022_na_lamnistie_fiscale_en_tunisie.pdf
- Amine Bouziane, The 2019 Finance Law Draft: Under the Lights of Fiscal Equity, Al Bawsala (Tunis, 2019).
https://www.albawsala.com/uploads/documents/plf2019-equite_fiscale.pdf
- Charmes, Jacques. "La jeunesse tunisienne et l'économie informelle." Bureau international du Travail (2015).
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_444912.pdf
- Court of Auditors, "Financial Analyses of Municipalities for the Year 2018", (2019),
http://www.courdescomptes.nat.tn/Ar/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_59_3_0_0_0_0000_0000_eeee-eee-eeeeeee-eeeeee-eeee-2018_59
- Finance Ministry, Report on the Finance Law 2020, (Tunis, 2020)
<https://budget.marsad.tn/ar/opendata/download/82>
- GIZ, INLUCC, Perception de la Corruption en Tunisie, October 2019.
- Health Ministry, Direction des Etudes et de la Planification-S/Direction des statistiques, Santé Tunisie En Chiffres 2017. March, 2019.
<http://www.santetunisie.rns.tn/images/docs/anis/cartesanitaire/Sante-Tunisie-en-chiffres-offre-de-soins-2017.pdf>
- Hizaoui, Nawjoua, "Economie informelle: Des indicateurs à la hausse », La Presse, lapresse.tn (May 2019),
<https://lapresse.tn/7859/economie-informelle-des-indicateurs-a-la-hausse/>
- International Tax Justice Network, "Report on Tunisia", Financial Secrecy Index 2020, (2020),
<https://fsi.taxjustice.net/PDF/Tunisia.pdf>
- Kayaga, Lisa, and Kathleen Lahey. "Tax policy challenges facing developing countries: A case study of Uganda." (2007), <https://www.collectionscanada.gc.ca/obj/s4/f2/dsk3/OKQ/TC-OKQ-850.pdf>
- Kirchler, Erich, Erik Hoelzl, and Ingrid Wahl. "Enforced versus voluntary tax compliance: The "slippery slope" framework." *Journal of Economic psychology* 29, no. 2 (2008): 210-225.
- Law Draft 104/2020 relating to economic revival, integrating the informal sector, and fighting fiscal fraud,
http://www.arp.tn/site/servlet/Fichier?code_obj=111487&code_exp=1&langue=1
- Law n° 2014-54 dated 19 August 2014, relating to the appropriations law for the year 2014.
 Nawaat.org, 11 June, 2020. مروان مبروك واسترجاع الأموال المنهوبة: الفساد القوي والدولة الضعيفة, Manel Derbali
<https://nawaat.org/2020/06/11/%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%83-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87/%D9%88%D8%A8>

- Mansor, Muzainah. "Performance Management for a Tax Administration: Integrating Organisational Diagnosis to Achieve Systemic Congruence." *J. Australasian Tax Tchrs. Ass'n* 5 (2010).
- Morse, Susan & Karlinsky, Stewart & Bankman, Joseph. (2008). *Cash Businesses and Tax Evasion*. 20.
- Ministry of Finance, *The tax Administration: Reality and Perspectives*, May 2013.
- National Institute of Statistics, *Bulletin Mensuel des statistiques*, Juillet 2020. 2020
<http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/bms%20juillet%202020.pdf>
- National Institute of Statistics, *Indicateurs de l'emploi et du chômage Deuxième trimestre 2019*. August 2019.
http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/Note_ENPE_2T2019_F2.pdf
- National Institute of Statistics, *Résultats Enquête emploi deuxième trimestre 2020*. 2020
http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/emploi-T2-2020-01%20copie_1.pdf
- OECD, *The Era of Bank Secrecy is Over, The G20/OECD PROCESS IS DELIVERING RESULTS*, October 2011,
<http://www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/48996146.pdf>
- Oxfam, *LA JUSTICE FISCALE EN TUNISIE, UN VACCIN CONTRE L'AUSTERITE*, Tunis, 17 Juin 2020.
<https://www.oxfam.org/fr/publications/la-justice-fiscale-en-tunisie-un-vaccin-contre-lausterite>
- Oxford Business Group, *Review of Tunisia's tax system*. (2016, April 28). Retrieved August 27, 2020, from
<https://oxfordbusinessgroup.com/overview/need-know-national-tax-system-glance>
- PWC, *Tunisia*. (n.d.). Retrieved August 27, 2020, from
<https://taxsummaries.pwc.com/tunisia/corporate/tax-administration>
- Supporting the Development of More Effective Tax Systems A REPORT TO THE G-20 DEVELOPMENT WORKING GROUP BY THE IMF, OECD, UN AND WORLD BANK.
- Tax Justice Network "Key Financial Secrecy Indicator 11: Tax Administration Capacity" *Financial Secrecy Index 2020*, (2020)
- Tax Justice Network, *Financial Secrecy Index 2020*.
- The annual court of auditors' report 2016, "Court of auditors' report on the big enterprises directorate."
- The annual court of auditors' report 2016, Court of auditors' report on the collection office "18 Arbi Zarrouk Street" Béja.
- The annual court of auditors' report 2018, Court of auditors' report on the regional center of tax audit in Sfax 1.
- The Ministry of Finance's Budget 2020.
- UN, OECD, IMF, World Bank, *Supporting the Development of More Effective Tax Systems A REPORT TO THE G-20 DEVELOPMENT WORKING GROUP*
- Watania Replay, "Press conference by the Finance Minister 21-07-2020", July 21, 2020, Accessed 17 September 2020, https://www.youtube.com/watch?v=DJkGJqTpLtk&feature=emb_title
- World Inequality Database, *Income inequality Tunisia, 2017*, wid.world, <https://wid.world/country/tunisia/>
- Youde S., Lim S. (2019) Tax Compliance. In: Farazmand A. (eds) *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance*. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-31816-5_3828-1

مشروع اصلاح المنظومة الجبائية بوزارة المالية، حوصلة لاشغال فريق العمل المكلف باصلاح الجباية المحليّة.

مشروع اصلاح المنظومة الجبائية بوزارة المالية، حوصلة لاشغال فريق العمل المكلف بدعم الشفافية الجبائية و قواعد المنافسة النزيهة و دعم ضمانات المطالبين بالأداء و التصديّ لأعمال التهرب الجبائي، 2013

وزارة المالية، مشروع اصلاح المنظومة الجبائية بوزارة المالية، حوصلة لاشغال فريق العمل المكلف بدراسة مجال تعصير ادارة الجباية، جويلية 2013

وزارة المالية، مشروع اصلاح المنظومة الجبائية بوزارة المالية، حوصلة لاشغال فريق العمل المكلف بدراسة مجال تعصير ادارة الجباية، جويلية 2013

